

**أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى
التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة
المصرية**

**The Impact of the Ownership Structure and
the Audit Committee Characteristics on the
Level of Accounting Conservatism in the
Financial Reporting of Egyptian Corporations**

د/ أيمن محمد صبرى نغال
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

د/ إبراهيم محمد الطعان
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية

ملخص:

إستهدفت الدراسة التعرف علي أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. وقد اعتمدت الدراسة علي عينة قوامها ٣٠٠ مشاهدة تمثل بيانات ٥٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤م إلي ٢٠١٩م، مع استبعاد القطاع المالي من العينة لما لهذا القطاع من خصائص محددة وقوانين ولوائح خاصة به. وتهدف الدراسة لإختبار أثر الملكية المؤسسية؛ والملكية الإدارية؛ وحجم لجنة المراجعة؛ واستقلالية اللجنة؛ وتكرار إجتماعاتها؛ وتنوع أعضائها وفقاً للجنس علي مستوى التحفظ المحاسبي بالبيئة المصرية. وقد استخدمت الدراسة نموذج الاستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط، بينما استخدمت نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط. وقد توصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة معنوية بين جميع متغيرات الدراسة ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط. كما توصلت الدراسة إلي عدم وجود تأثير معنوي لنسبة الملكية المؤسسية؛ وحجم لجنة المراجعة؛ وتكرار إجتماعاتها؛ وتنوع اللجنة وفقاً للجنس علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالبيئة المصرية. كما أشارت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية معنوية لكلٍ من تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس؛ واستقلالية لجنة المراجعة في علاقتها بمستوي التحفظ المحاسبي المشروط. وأيضاً، فقد أشارت إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه الشركات المصرية.

الكلمات المفتاحية:

هيكل الملكية؛ خصائص لجنة المراجعة؛ التحفظ المحاسبي؛ التحفظ المحاسبي المشروط؛ التحفظ المحاسبي غير المشروط.

The Impact of the Ownership Structure and the Audit Committee Characteristics on the Level of Accounting Conservatism in the Financial Reporting of Egyptian Corporations

Abstract:

The study aimed to identify the impact of ownership structure and the characteristics of the audit committee on the level of accounting conservatism in the financial reports of Egyptian corporations. The study relied on a sample of 300 observations from 50 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2014 to 2019, excluding the financial sector from the sample because of its specific characteristics, laws and regulations. The study aims to investigate the impact of institutional ownership; managerial ownership; the size and independence of the audit committee; numbers of its meetings; and its member's diversity according to gender on the level of the accounting conservatism in the Egyptian environment. The study used the negative maturity model as an indicator on the level of unconditional accounting conservatism, while the ratio of the market value of the share to its book value was used as an indicator on the level of conditional accounting conservatism. The study concluded that there was no significant relationship between all variables and the level of unconditional accounting conservatism. The study also there is no significant effect on the percentage of institutional ownership; the size of the audit committee; numbers of its meetings; the committee diversity according to gender on the level of the conditional accounting conservatism in the Egyptian environment. The study also indicated that there was a positive relationship between the diversity of the audit committee according to gender; and the independence of the audit committee in relation to the level of conditional accounting conservatism. Also, it indicated that there is a significant negative correlation between the percentage of managerial ownership and the level of conditional accounting conservatism adopted by Egyptian companies.

Keywords:

Ownership structure; Characteristics of the audit committee; Accounting conservatism; Conditional accounting conservatism; Unconditional accounting conservatism.

١/١ مقدمة Introduction:

تعرضت العديد من الشركات الكبرى في بداية هذا القرن للإنهيار، ومن أمثلتها شركات (e.g.Enron, Global, Xerox, WorldCom, Marconi, Parmalat and Adelphia)، ويرجع السبب في ذلك إلي قيام مديري تلك الشركات بانتهاك السلوك الأخلاقي، وذلك عن طريق: التلاعب والغش بالأرقام المحاسبية، وتضخيم الأرباح، وإخفاء المعلومات والتضليل، الأمر الذي أثر سلباً علي ثقة مجتمع الأعمال في الأرقام المحاسبية. ونتيجة لذلك، فقد وجهت سهام الإتهام لإدارات تلك الشركات؛ ومعدي القوائم المالية؛ ومراقبي الحسابات؛ والمنظمات المهنية؛ والجهات الرقابية بأنها لم تطلع بالدور المنوط بها في حماية حقوق حملة الأسهم، والدائنين، والمستثمرين الأفراد، ومؤسسات التمويل، وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في تلك الشركات (Almutairi and Quttainah, 2019; Rahman et al., 2019; Tessema, 2019).

وقد دفعت هذه الإنهيارات المنظمات المهنية لسرعة تبني آليات حوكمة الشركات، حيث تم تمرير قانون ساربيز أوكسلي Sarbanes-Oxley Act (قانون SOX) في عام ٢٠٠٢م. واستجابة من المنظمات المهنية الوطنية حول العالم لمسايرة هذا الإتجاه، فقد تم إصدار قواعد حوكمة الشركات، والتي بموجبها تلتزم الشركات بإنشاء لجان للمراجعة لمساعدة مجلس الإدارة في تعزيز الآليات الرقابية داخل الشركة، علاوةً علي دورها في تعزيز ثقة جمهور المستخدمين في نظام التقارير المالية لتلك الشركات (Makhlouf et al., 2018; once and cavus, 2019; Alzeban, 2020; Hamdan, 2020). وفي نفس الوقت، دفعت تلك الإنهيارات الأكاديمين، والأطراف أصحاب المصلحة، ومجتمع الأعمال ككل للضغط علي المنظمات المهنية من أجل تبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً للحد من مشاكل الوكالة، وتقييد السلوك الإنتهازي للمديرين، والحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات، واستعادة ثقة جمهور المستخدمين في نظام التقارير المالية للشركات (Ahmed and Duellman, 2007; Alves, 2019; El-Habashy, 2019; Nur et al., 2019; Evana, 2020).

وتتوقف قوة أو ضعف مساهمي الشركة علي هيكل ملكيتها، حيث يمتلك كبار المساهمين قوة التأثير علي قرارات إدارة الشركة، بما في ذلك مستوى التحفظ الذي تتطوي عليه السياسات المحاسبية لإدارة الشركة. وفي نفس الوقت، فإنه من أهم مهام لجنة المراجعة الرقابة علي عملية إعداد التقارير المالية للشركة، الأمر الذي يؤثر علي سياسات الإدارة فيما يتعلق بتطبيق المبادئ المحاسبية، علاوةً علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتطوي عليه هذه السياسات (Nur et al., 2019). كما أشارت العديد من الدراسات السابقة إلي وجود علاقة بين هيكل ملكية الشركة وفعالية لجنة المراجعة، حيث أشارت دراسة (Al-Musali et al., 2019) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لكلٍ من الملكية العائلية، والملكية الحكومية، والملكية المؤسسية، واستقلالية مجلس الإدارة علي فعالية لجنة المراجعة، وذلك استناداً لعينة قوامها ١١٩ شركة من الشركات المدرجة بدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام ٢٠١١. كما أشارت دراسة (Al-Okaily and Naueihed, 2019) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين فعالية لجنة المراجعة وأداء الشركات غير العائلية، بينما فشلت الدراسة في إيجاد علاقة معنوية بين المتغيرين في الشركات العائلية، وذلك استناداً لعينة قوامها ١٨٧٧ مشاهدة لعدد ٣٥٩ شركة من الشركات المدرجة ببورصة لندن خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٣. كما حاولت العديد من الدراسات السابقة إختبار أثر كلٍ من هيكل الملكية، وفعالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي، ولكن هذه الدراسات قد أشارت لنتائج مختلطة (Hamdan, 2020; Thomas et al., 2020; Zulfiati and Lusiana, 2020).

٢/١ مشكلة البحث Research Problem:

إهتم الفكر المحاسبي علي مدار عدة عقود بدراسة العلاقة بين فعالية قواعد حوكمة الشركات ومستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية لتلك الشركات، وذلك لأن تفعيل قواعد حوكمة الشركات سيعمل علي الحد من السلوك غير الأخلاقي للمديرين عن طريق تمسكهم بدرجة أعلى من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لتلك الشركات (Almutairi and Quttainah, 2019). حيث يتطلب التحفظ المحاسبي من الشركة أن تعترف بالخسائر بسرعة أكبر من إقرارها بالمكاسب، الأمر الذي يقلل من أرباح وصافي أصول تلك الشركات (Alfian et al., 2020). كما يعد التحفظ المحاسبي آلية فعالة لمعالجة مشكلة الوكالة، من خلال تمكين مجلس الإدارة من الإضطلاع بدوره في مراقبة المديرين التنفيذيين (Enache and Garcia-Meca, 2019; Khalil et al., 2019; Thomas et al., 2020). وعلاوة على ذلك، فإن التحفظ المحاسبي لا يشجع المديرين على الاستثمار في المشروعات التي لها صافي قيمة حالية سالب أو الاستثمارات ذات الأداء الضعيف لعدم قدرتهم علي تأجيل الاعتراف بالخسائر للمستقبل، كما يساعد التحفظ المحاسبي علي إبرام عقود ديون جيدة في بيئة المعلومات غير المتماثلة. وبالتالي، فإن إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات بالتزامن مع إرتفاع مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات سوف يعزز من جودة التقارير المالية للشركة (Amran and Abdul Manaf, 2014; Enache and Garcia-Meca, 2019).

وقد حاولت العديد من الدراسات السابقة تقديم دليل تطبيقي من واقع بيانات الأعمال المختلفة عن العلاقة بين هيكل الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات. حيث أشارت دراسة (Nur et al., 2019) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية. بينما أشارت دراسة (El-Habashy, 2019) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية. في حين توصلت دراسة (Thomas et al., 2020) إلي عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي، فقد أشارت دراسة (Ellili, 2013) إلي وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. بينما أشارت دراسة (Liu, 2019) إلي أن الملكية الإدارية ترتبط سلباً بمستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات الصينية. في حين أشارت دراسة (El-Habashy, 2019) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين في البيئة المصرية.

كما حاولت العديد من الدراسات السابقة تقديم دليل تطبيقي من واقع بيانات الأعمال المختلفة عن العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات تلك الشركات. حيث أشارت دراسة (Hamdan, 2020) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى تحفظ الأرباح للقطاع المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي. بينما أشارت دراسة (Evana, 2020) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية. وفيما يتعلق باستقلالية لجنة المراجعة، فقد أشارت دراسة (Hamdan, 2020) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي، بينما أشارت دراسة (Klein, 2002) إلي وجود علاقة سلبية، في حين أشارت دراسة (Mohammed et al., 2019) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. أما فيما يتعلق بتكرار إجتماعات لجنة المراجعة، فقد أشارت دراسة (Nur et al., 2019) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي. بينما أشارت

دراسة (Hamdan, 2020) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. وبخصوص تنوع أعضاء لجنة المراجعة وفقاً للجنس، فقد أشارت دراسة (Oradi and Izadi, 2019) إلي أن تواجد الإناث في لجنة المراجعة يقلل من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية للشركة. بينما أشارت دراسة (Al-Absy et al., 2019) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين تواجد الإناث في رئاسة لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح. في حين أشارت دراسة (Abdullah and Ismail, 2016) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين التنوع وفقاً للجنس وممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يشير لعدم وجود تأثير لجنس أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الماليزية.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتبلور في الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي:
ما هو أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟

وينبثق عن هذا السؤال البحثي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟
- ما هو أثر الملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟
- ما هو أثر حجم لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟
- ما هو أثر استقلالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟
- ما هو أثر تكرار إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟
- ما هو أثر تنوع أعضاء لجنة المراجعة وفقاً للجنس علي مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية؟

٣/١ هدف البحث Research Objective:

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة علي عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلي ٢٠١٩ للتعرف علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات المساهمة المصرية عند إعداد قوائمها المالية. إذ تهدف الدراسة لإختبار أثر الملكية المؤسسية؛ والملكية الإدارية؛ وحجم لجنة المراجعة؛ واستقلالية اللجنة؛ وتكرار إجتماعاتها؛ وتنوع أعضائها وفقاً للجنس علي مستوى التحفظ المحاسبي بالبيئة المصرية.

٤/١ أهمية البحث Research Importance:

تحتل قضية هذا البحث أهمية كبيرة علي المستويين الأكاديمي والمهني، وذلك علي النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية:

- الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة العلاقة بين هيكل الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي في بيئات الأعمال المختلفة (Chen, 2019; El-Habashy, 2019; Khalil et al., 2019; Thomas et al., 2020; Zulfiati and Lusiana, 2020) لم تحظي فيه دراسة هذه العلاقة بالقدر الكافي من الإهتمام في البيئة المصرية.
- الاهتمام الأكاديمي المتزايد بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي في بيئات الأعمال المختلفة (Krishnan and Visvanathan, 2008; Yunos et al., 2014; Hamdan, 2020; Thomas et al., 2020) ، في الوقت الذي لم تحظي فيه دراسة هذه العلاقة بالقدر الكافي من الإهتمام في البيئة المصرية.

٢/٤/١ الأهمية العملية:

- وجود تباين كبير في هيكل الملكية على مستوى بلدان العالم، علاوةً علي اختلاف خصائص لجان المراجعة وفعاليتها ما بين الدول وبعضها البعض تبعاً لإختلاف البيئة المؤسسية والقانونية الوطنية لهذه الدول (Crisostomo et al.,2020; Hamdan, 2020). وهذه الإختلافات من المرجح أن تؤثر علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي يتبناه معدي القوائم المالية في البلدان المختلفة.
- ترجع أهمية الدراسة إلى أنه في البلدان التي تكون فيها آليات الحوكمة وحماية المستثمر ضعيفة كحالة مصر، فإن التحفظ المحاسبي يبدو بديلاً جيداً لتعزيز آليات حوكمة الشركات.
- تساهم هذه الدراسة في تقديم إقتراحات لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية في مصر فيما يتعلق بكيفية تحسين ممارسات حوكمة الشركات.

٥/١ منهج البحث Research Methodology:

اعتمد هذا البحث على المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث استخدم المنهج الاستنباطي في استعراض وتحليل الدراسات السابقة بهدف إشتقاق فروض البحث. وبعد ذلك تم التحول لاستخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال إجراء دراسة تطبيقية لإختبار أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية.

٦/١ حدود البحث Research Limitations:

تتمثل أهم حدود هذا البحث فيما يلي:

- أجريت هذه الدراسة علي البيئة المصرية، وبالتالي يجب الحذر عند تعميم نتائجها علي بلدان أخرى بخلاف البيئة المصرية، حيث أنه من المرجح أن تؤثر الإختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية بين الدول وبعضها البعض علي قواعد الحوكمة التي تطبقها تلك الدول (Elston, 2019; Crisostomo et al,2020)، الأمر الذي سيؤثر حتماً علي مدي تبني إدارات تلك الشركات للسياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد قوائمها المالية.

- أجريت هذه الدراسة علي شركات القطاع غير المالي، وبالتالي يجب الحذر عند تعميم نتائج هذا البحث علي القطاع المالي، حيث أنه من المرجح أن تؤثر خصائص القطاع المالي علي صحة النتائج التي تم التوصل إليها للقطاع غير المالي.

٧/١ تنظيم البحث Proposed Structure :

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فسوف يتم تنظيم باقي أجزاء البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني الإطار النظري، بينما يتناول القسم الثالث الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث، في حين يتناول القسم الرابع الدراسة التطبيقية، وأخيراً يتناول القسم الخامس النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية.

٢- الإطار النظري:

١/٢ التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism:

١/١/٢ مفهوم التحفظ المحاسبي:

أشار (Hansen et al., 2018) إلي أن التحفظ المحاسبي يعد مفهوم متعدد الأبعاد من حيث تأثيره على القوائم المالية. كما أشار (Givoly and Hayn, 2000; Vardar and Erkol, 2019) إلي أنه علي الرغم من تعدد التعريفات المتعددة للتحفظ في الأدبيات المحاسبية، إلا أن التعريف الأكثر شمولاً وقبولاً للتحفظ هو "إختيار معيار من بين المبادئ المحاسبية بما يقود إلى تدنية الأرباح التراكمية المفصح عنها، عن طريق تأجيل الإعراف بالإيرادات، وتسريع الإعراف بالمصروفات، وتخفيض قيمة الأصول، وتضخيم قيمة الإلتزامات".

وفي هذا الشأن، ينظر (Chi et al., 2009; Evana, 2020) للتحفظ المحاسبي علي أنه خاصية جوهرية من خصائص جودة المعلومات المحاسبية. وذلك لأن التحفظ المحاسبي يمنح المديرين من إخفاء المعلومات غير المرغوب فيها، حيث يتطلب التحفظ المحاسبي قيام إدارة الشركة بتوفير معلومات عن المكاسب القابلة للتحقق والخسائر المحتملة (LaFond and Watts, 2008; Yunos et al, 2014). وفي هذا الإتجاه، يري (Ruch and Taylor, 2015) بأنه يجب أن يتبنى المحاسبين أو معدي القوائم المالية سياسة الحيطة والحذر عند التعامل مع حالات عدم التأكد، وذلك بمراعاة آثار الأحداث غير المواتية التي من المحتمل أن تواجهها الشركة في المستقبل. وبالتالي، ينظر للتحفظ علي أنه الوسيلة التي تعكس عدم التأكد في القوائم المالية من خلال الممارسات المحاسبية. وبهذه الطريقة، فإن التحفظ يحد من التفاؤل المفرط للإدارة، ويمنع المديرين من التلاعب بالتقارير المالية في الإتجاه الذي يحقق مصالحهم الذاتية، ويقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة، ويعزز من جودة التقارير المالية وكفاءة ممارسات حوكمة الشركات (Evana, 2020).

٢/١/٢ أنواع التحفظ المحاسبي:

أشارت الدراسات المحاسبية السابقة لأنواع عديدة من التحفظ المحاسبي وفقاً لأسس التنبؤ التي تبنتها هذه الدراسات، ولكن يظل تنبؤ التحفظ المحاسبي إلي تحفظ غير مشروط Unconditional conservatism وتحفظ مشروط Conditional conservatism وفقاً لتوقيت وأساس الإعراف هو التنبؤ الأكثر شيوعاً وقبولاً في الكتابات المحاسبية، وذلك علي النحو التالي:

١/٢/١/٢ التحفظ غير المشروط Unconditional conservatism:

يرتبط التحفظ غير المشروط بمكونات قائمة المركز المالي، لذا يطلق عليه البعض "تحفظ الميزانية العمومية أو التحفظ السابق"، حيث يتطلب تخفيض قيمة الأصول وتضخيم قيمة الالتزامات بشكل منهجي، الأمر الذي يقود إلي التخفيض المبالغ فيه للقيمة الدفترية لصافي الأصول أو حقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية أو الحقيقية أو الإقتصادية (Basu, 2005). ولا يرتبط هذا النوع من التحفظ بأخبار السوق أو تحقق أخبار إقتصادية معينة، ولكن يرتبط بالسياسات المحاسبية التي تقرر الإدارة تبنيها منذ بداية الفترة المالية (Vardar and Erkol, 2019). وبالتالي، يتم تخفيض قيمة الأصول أو تضخيم قيمة الالتزامات فوراً بسبب الممارسات المحاسبية بصرف النظر عن أخبار السوق. ومن أهم الأمثلة التي يمكن من خلالها الاستدلال علي تبني الإدارات التنفيذية للشركات لهذا النوع من التحفظ ما يلي: الإقرار بتكاليف الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً كمصروفات بدلاً من رسملتها؛ الإقرار الفوري بمصروفات البحوث والتطوير في قائمة الدخل بدلاً من رسملتها؛ وإهلاك الأصول الملموسة بمعدل إهلاك أعلى أو بإتباع طرق الإهلاك المعجل؛ وتكوين مخصص مصروفات الديون المعدومة؛ والمغالة في تكوين المخصصات الأخرى (Beaver and Ryan, 2000; Salehi and Sehat, 2019; Evana, 2020). ويشير المثاليين الأول والثاني إلي تبني سياسة التحفظ المحاسبي من خلال عدم الإقرار ببعض البنود كأصول في قائمة المركز المالي، أما باقي الأمثلة من الثالث إلي الخامس فتشير إلي تفضيل بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة عند تقييم الأصول. وبالتالي، فإن تأثير هذه الممارسات المحاسبية المتحفظة علي القوائم المالية لا يرتبط بأداء الشركة، وإنما يرتبط فقط بالتنظيم المحاسبي أو تفضيل الإدارة لبعض السياسات المحاسبية المتحفظة عند المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية (Mora and Walker, 2015).

وفي هذا الشأن، لا يفضل المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمحللون ممارسات التحفظ غير المشروط التي تحدث فرقا بين التدفقات النقدية والأرباح بغض النظر عن بيانات أو أخبار السوق، لأن هذه الممارسات توفر فرصة للإدارة لتقليل القيمة الدفترية لصافي الأصول بعيداً عن نتيجة أو أداء الإستثمارات. وبالتالي، فإن التحفظ غير المشروط يضر بالحيادية وينظر إليه علي أنه تحفظ سيئ من قبل مستخدمي التقارير المالية (Vardar and Erkol, 2019).

٢/٢/١/٢ التحفظ المشروط Conditional conservatism:

التحفظ المشروط هو المدخل الذي ينظر لقائمة الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل الشامل، لذلك يطلق عليه البعض "تحفظ الدخل أو التحفظ اللاحق". وقد أشار Basu إلي هذا المصطلح لأول مرة في الكتابات المحاسبية في سنة ١٩٩٧م (Basu, 1997)، علي أنه "التوقيت غير المتماثل للإقرار Asymmetric Timeliness"، وذلك بمعني إنعكاس آثار الأخبار السيئة بشكل أسرع وأكثر شمولية علي الأرباح المعلن عنها بالمقارنة بالأخبار الجيدة، الأمر الذي يتطلب تأجيل الإقرار بالإيرادات وتسريع الإقرار بالمصروفات (Basu, 2005). إذ تميل الإدارات التنفيذية للشركات للإقرار الفوري بآثار الأخبار السلبية علي الأرباح المحاسبية، مع تأجيل الإقرار بآثار الأخبار الإيجابية للأحداث الإقتصادية علي الأرباح المحاسبية (Alfian et al., 2020). وبالتالي، يتوقف أو يعتمد هذا النوع من التحفظ علي أخبار السوق أو أحداث الأخبار الإقتصادية، وهي الطريقة التي يتعامل بها النظام المحاسبي مع التحقق من الاعتراف بالخسائر والمكاسب الإقتصادية (Mora and Walker, 2015). ولذا، يقتضي عدم التماثل سرعة الإقرار بالخسائر غير المحققة مع تأجيل الإقرار بالمكاسب غير المحققة. ومن أهم الأمثلة التي يمكن من خلالها الاستدلال علي تبني الإدارات التنفيذية للشركات لهذا النوع من التحفظ ما يلي: تقييم المخزون

بالتكلفة أو سعر السوق أيهما أقل (صافي القيمة القابلة للتحقق)؛ وإنخفاض أو إضمحلال قيمة الشهرة؛ وإضمحلال قيمة الأصول طويلة الأجل؛ وعدم التماثل في معالجة الربح/الخسارة الطارئة (Beaver and Ryan, 2000; Almutairi and Quttainah, 2019). وبالتالي، فإن الاختلاف المنهجي في الاعتراف بآثار الأخبار السارة والأخبار السيئة يتوقف علي عاملين، هما: توقيت الاعتراف، والظروف أو الأخبار الاقتصادية المتوقعة. ولذا، تتأثر القوائم المالية بهذه الممارسات عن طريق الاعتراف الفوري بالأخبار السيئة إذا كان من المحتمل تحققها، بينما يتم تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة لحين تحققها. على سبيل المثال، عند تقييم المخزون، يتم الاعتراف الفوري بإضمحلال أو انخفاض قيمة المخزون بتكوين مخصص هبوط أسعار المخزون، أما في حالة زيادة قيمة المخزون يتم تأجيل الاعتراف بهذه المكاسب غير المحققة لحين تحققها عند نقطة بيع المخزون (Vardar and Erkol, 2019).

وعلى الرغم من أن التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط يقلل من القيمة الدفترية لصافي الأصول، إلا أن الفرق الأساسي بين كلا النوعين يتمثل في توقيت الاعتراف بالأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات وأساس الاعتراف بكلٍ منهم (Vardar and Erkol, 2019).

٣/١/٢ قياس التحفظ المحاسبي: Accounting Conservatism (AC)

تنوعت المقاييس التي قدمها الفكر المحاسبي لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أشار (Watts, 2003) إلي أنه يمكن تبويب طرق قياس التحفظ في ثلاث مجموعات؛ وهي: أولاً، نموذج التوقيت غير المتماثل للإعتراف الذي قدمه (Basu, 1997)؛ ثانياً، قياس الاستحقاقات السالبة الذي قدمته (Givoly and Hayn, 2000)؛ ثالثاً، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية الذي قدمه (Feltham and Ohlson, 1995) ثم قام بتطويره (Beaver and Ryan, 2000). وفيما يلي عرض مبسط للنماذج الثلاثة، وذلك علي النحو التالي:

النموذج الأول: نموذج (Basu, 1997) التوقيت غير المتماثل للإعتراف:

ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً لقياس التحفظ المحاسبي. ويطلق عليه نموذج التوقيت غير المتماثل للإعتراف (Asymmetric Timeliness (AT)، ويستند هذا النموذج إلي أن الأخبار السيئة ينعكس أثرها في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة (Basu, 2005). ولذا، فإن تعجيل الاعتراف بالخسائر غير المحققة مقابل تأجيل الاعتراف بالأرباح غير المحققة يعتبر من أهم المؤشرات التي يستدل من خلالها علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه الشركة عند إعداد قوائمها المالية (Amran and Abdul Manaf, 2014).

ووفقاً لهذا النموذج، يتوقع أن ترتبط الأرباح المحاسبية بشكل قوي بالقيمة السوقية للسهم في الفترات التي يزداد فيها احتمالات تحقق الخسائر، وذلك بالمقارنة بالفترات التي يزداد فيها احتمالات تحقق الأرباح، وذلك بفرض أن الشركة تعمل في ظل ظروف السوق الكفاء الذي تنعكس فيه آثار كافة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية عن الشركة فوراً أو في أقرب وقت ممكن (فودة، ٢٠١٦). حيث قام باسو Basu بإعداد نموذج إحدار للعلاقة بين الربح السنوي للسهم كمتغير تابع وعائد السهم السوقي كمتغير مستقل. وقد استخدم العوائد الموجبة كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة، والعوائد السالبة كمؤشر لقياس الأخبار السيئة (Vardar and Erkol, 2019).

وقد توصل Basu إلي أن درجة استجابة الربح السنوي للسهم للعوائد السوقية السالبة (كمؤشر للأخبار السيئة) أسرع من درجة استجابة الربح السنوي للسهم للعوائد السوقية الموجبة (كمؤشر

للأخبار الجيدة)، مما يدل علي تبني الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية (Amran and Abdul Manaf, 2014). ويتفق (جابر، ٢٠١٢) مع كلا من (كساب، ٢٠١١؛ Ball et al., 2008) علي أن أهم ما يميز هذا النموذج ما يلي: أن هذا المقياس يعتبر الأكثر شيوفاً وتطبيقاً علي نطاق واسع في الدراسات المحاسبية المختلفة، حيث ظل هذا المقياس ولمدة تسع سنوات هو المقياس الوحيد المستخدم في قياس التحفظ المحاسبي إستناداً إلي التوقيت غير المتماثل للإعتراف بالأرباح والخسائر. كما أن العديد من الأبحاث التي إختبرت التحفظ المحاسبي إستناداً إليه أسفرت عن نتائج متوافقة مع التوقعات النظرية لبناء الفروض. كما أنه قد حظي بقبول كبير علي المستوى الدولي. كما أن هذا المقياس يناسب إختبار العينات الكبيرة في الدراسات المقطعية Cross Sectional. بينما يري (أبو الخير، ٢٠٠٨) أن هذا النموذج يعد المقياس الأفضل لقياس التحفظ المحاسبي عن فترة زمنية واحدة.

وعلي الرغم من مزايا هذا النموذج، إلا أنه وجهت إليه العديد من الإنتقادات، من أهمها: أنه يتطلب توافر العديد من الأرقام، وقد يؤدي إلى تقديرات متحيزة (Dietrich et al, 2007; Nasr and Ntim, 2018)، كما أنه يقدم نتائج ضعيفة عند استخدامه في الإختبارات التي تعتمد علي سلسلة زمنية طويلة نسبياً. علاوة علي أنه لا يعمل بشكل جيد إذا كانت المعلومات المتوفرة لا تعكس آثارها بشكل وقي علي أسعار الأسهم، كما يعاني من بعض المشاكل الإحصائية مثل مشكلة التزامن في العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (Beaver et al, 2012). في حين يري (كساب، ٢٠١١) أن هذا النموذج يعاب عليه عدم قدرته علي إكتشاف جميع ممارسات التحفظ المحاسبي، كما أنه يقودنا لنتائج متعارضة أو متضاربة مع نتائج النماذج الأخرى التي تقيس مستوى التحفظ المحاسبي. وأيضاً، فإن التسعير الخاطئ في السوق قد يقود إلي نتائج غير صحيحة، كما أن هذا المقياس غير مناسب لقياس التحفظ المحاسبي للشركات غير المدرجة بالبورصة لعدم توفر أسعار للأسهم يمكن الإعتماد عليها في قياس العوائد السوقية للأسهم. في حين يري (عبيد، ٢٠١٠) أنه لا يمكن فصل أثر الأخبار السارة عن الأخبار غير السارة بالنموذج، حيث أن العوائد السوقية للأسهم في نهاية السنة تنطوي علي كلا النوعين من الأخبار الجيدة والسيئة. في حين يري (أبو الخير، ٢٠٠٨) أن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه علي شركة واحدة، ولكنه يحتاج إلي أكثر من شركة بغرض التقدير الإحصائي لمعاملات الإنحدار.

النموذج الثاني: نموذج (Givoly and Hayn, 2000) نموذج الإستحقاقات السالبة:

تستند فكرة هذا النموذج علي أن تبني سياسة التحفظ المحاسبي تقتضي تعجيل الإعتراف بالمصروفات والخسائر المحتملة مع تأجيل الإعتراف بالإيرادات والأرباح غير المحققة لحين تحققها، الأمر الذي يقود إلي تخفيض صافي الدخل المحاسبي المعلن عنه والمتراكم عبر الزمن. ولما كان إعداد قائمة الدخل يستند علي أساس الإستحقاق، في حين يستند إعداد قائمة التدفقات النقدية علي الأساس النقدي، فإنه من المفترض أن يتساوي صافي الدخل المحاسبي قبل الاستهلاك خلال حياة الشركة مع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (Vardar and Erkol, 2019). وبالتالي، تستند فلسفة هذا النموذج علي أن رقم صافي الدخل المحاسبي هو رقم خاضع للتلاعب من قبل إدارات الشركات عن طريق تفضيل بعض السياسات المحاسبية علي أخرى، بينما رقم صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية هو رقم غير خاضع للتلاعب من قبل إدارات تلك الشركات. إلا أنه في بعض الفترات، قد توجد فجوة بين صافي الدخل المحاسبي قبل الاستهلاك وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وتشير تلك الفجوة إلي مدي تبني إدارات تلك الشركات للتحفظ المحاسبي من عدمه عند إعداد القوائم المالية. حيث تشير الزيادة في صافي الدخل قبل الاستهلاك عن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلي الإستحقاق الإيجابي، بينما يشير

النقص إلي الإستحقاق السلبي. وبالتالي، يمكن القول بأنه إذا كانت التدفقات النقدية التي تم الحصول عليها من الأنشطة التشغيلية لفترة طويلة من الزمن أعلى من صافي الدخل قبل الاستهلاك، فإن هذا يشير إلي تمسك إدارة تلك الشركة بمستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي. وبطريقة أخرى، فإن الفجوة الكبيرة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تشير إلي تخلي الشركة عن السياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد قوائمها المالية، بينما تشير الفجوة الضيقة بين الرقمين إلي تمسك الشركة بمستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية. ومن ثم، فقد اعتمد هذا النموذج علي إشارة وحجم الإستحقاق الكلي، حيث يشير الإستحقاق السلبي للشركة عبر فترة من الزمن إلي تبني إدارة تلك الشركة لمستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي عند إنتاج قوائمها المالية، بينما يشير الإستحقاق الإيجابي إلي تخلي تلك الشركة عن السياسات المحاسبية المتحفظة عند بناء قوائمها المالية (جابر، ٢٠١٢؛ Givoly and Hayn, 2000).

ويمكن تجزئة الإستحقاق الكلي إلي جزئين هما: أولاً، الإستحقاق التشغيلي أو غير الإختياري أو غير التقديري، وهو الذي يرتبط بتطور أداء المنشأة دون أن يكون لإختيارات أو تفضيلات المديرين تأثيراً عليه؛ ثانياً، الإستحقاق غير التشغيلي أو الإستحقاق الإختياري أو التقديري، وهو الذي يرتبط بالممارسات التي تتاح للمديرين حرية المفاضلة فيما بينها عند إعداد القوائم المالية (أبو الخير، ٢٠٠٨). ويرجع الأساس المنطقي لاستخدام الإستحقاقات الإختيارية السالبة كمقياس للتحفظ المحاسبي، في أن هذه الإستحقاقات تخضع لإختيارات المديرين في جزء كبير منها سواء في توقيتها أو مقدارها. إذ تختلف هذه الإستحقاقات تبعاً لتفضيلات المديرين وسلطتهم التقديرية ومستوي التحفظ المحاسبي الذي يطلبونه. ومن أمثلة الإستحقاقات الإختيارية أو التقديرية: تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير أعمار الأصول الثابتة، وتغيير طريقة الإهلاك المتبعة، ورسملة أو عدم رسملة نفقات البحوث والتطوير ونفقات الحملات الإعلانية، والإيرادات المؤجلة نتيجة منح تسهيلات في شروط البيع والتحصيل. ومن ثم، فإنه كلما زاد معدل الإستحقاقات الإختيارية السالبة من فترة لأخرى كلما كان ذلك مبرراً للقول بتمسك معدي القوائم المالية بمستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية للشركة (جابر، ٢٠١٢؛ Givoly and Hayn, 2000).

ويتميز هذا النموذج بسهولة تطبيقه حيث لا يتطلب بيانات كثيرة عند إستخدامه، علاوة علي إمكانية تطبيقه علي شركة محددة ولمدة عام واحد، كما أنه لا يعتمد علي بيانات سوقية ومن ثم فإنه يصلح للتطبيق علي الشركات الخاصة غير المدرجة بالبورصة، وذلك لأن هذا النموذج يستند علي مقاييس محاسبية في كل جوانبه، وبالتالي يسهل قياسه علي أساس القوائم المالية المنشورة (Nasr and Ntim, 2018). وبناءً عليه، لا يتطلب هذا النموذج ضرورة كفاءة سوق الأوراق المالية (كساب، ٢٠١١؛ فؤاد، ٢٠١٦). أما أهم الإنتقادات التي وجهت لهذا النموذج فتتمثل في: أن هذا المقياس لا يستند إلي مقياس عملي لقياس مستوي التحفظ المحاسبي، لأنه يعتمد علي القيم المحاسبية الواردة بالقوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها كأساس للقياس (أبو الخير، ٢٠٠٨)، كما أن هذا المقياس يناسب فقط تقدير مستوي التحفظ غير المشروط (Vardar and Erkol, 2019)، كما أن هذا النموذج يتجاهل الإهلاك عند حساب الإستحقاق علي الرغم من أن الإهلاك يعتبر من أهم العناصر التي يجب أخذها في الإعتبار عند المحاسبة عن الإستحقاق (كساب، ٢٠١١؛ فؤاد، ٢٠١٦). كما إنتقد (Watts, 2003) النماذج التي تعتمد علي الإستحقاق كمؤشر لقياس التحفظ المحاسبي، بأن هذه النماذج تتجاهل عدم تماثل التحفظ في توزيع الأرباح، مما يؤدي إلي صعوبة استخدام الأرباح الحالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للفترة التالية، ويرجع ذلك إلي عدم

خطية العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية. ومن ثم، فإن هذا النموذج يتجاهل العلاقة بين المقاييس المحاسبية والمقاييس السوقية التي تعد من أهم العلاقات التي يمكن من خلالها الوقوف علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات (Beaver and Ryan, 2000; Nasr and Ntim, 2018).

النموذج الثالث: نموذج (Beaver and Ryan, 2000) نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية:

إعتمد هذا النموذج علي المقياس الذي قدمه (Feltham and Ohlson, 1995) للتحفظ المحاسبي، ويستند هذا المقياس علي الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية. حيث أن القيمة السوقية لحقوق الملكية سوف تفوق قيمتها الدفترية في حالة ما إذا كانت الشركة تتبنى سياسات متحفظة في ممارساتها المحاسبية، ويرجع ذلك في الأساس إلي التغيرات التي تطرأ علي القيم الحقيقية للأصول والالتزامات غير المالية مقارنة بقيمتها الدفترية. ولقد طور (Beaver and Ryan, 2000) هذا النموذج بالإستناد إلي نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية (The Market -to-Book Ratio (MTB) كمؤشر علي مدي تبني إدارات الشركات لسياسات محاسبية متحفظة من عدمه. ففي حالة تبني الشركة لسياسات محاسبية متحفظة يجب أن تزيد تلك النسبة عن الواحد الصحيح، مما يشير إلي أن القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة تفوق قيمتها الدفترية نتيجة تمسك معدي القوائم المالية بتلك السياسات المتحفظة في مرحلة إنتاج القوائم المالية. لذلك، يمكن القول بأن الشركات التي لديها نسبة قيمة سوقية إلي قيمة دفترية مرتفعة بمرور الوقت تتمتع بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي بشرط أن تظل الظروف الأخرى ثابتة (Kootanaee et al, 2013).

ويتميز نموذج (Beaver and Ryan, 2000) عن نموذج (Feltham and Ohlson, 1995) في أنه يقوم بقياس التحفظ المحاسبي غير المشروط علي مستوى الشركة، كما أنه ملائم في حالة قياس التحفظ المحاسبي عبر فترة من الزمن (فودة، ٢٠١٦). ولكن يعاب علي هذا النموذج أن تلك النسبة تعكس الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة وحتى تاريخ القياس، ولا يقيس مدي إستجابة السوق لمستوي التحفظ المحاسبي خلال فترة زمنية معينة (أبو الخير، ٢٠٠٨). كما يعاب علي هذا النموذج أنه قد يحتوي علي تحيز لأعلي - كإشارة لممارسة قدر أكبر من التحفظ المحاسبي - بسبب وجود العوائد الإقتصادية في معظم الشركات، كما أنه يفضل استخدامه في تقدير مستوى التحفظ المشروط (Vardar and Erkol, 2019).

٢/٢ هيكل الملكية Ownership Structure:

تتنوع أنماط هيكل الملكية ما بين الأفراد أو العائلات أو المؤسسات أو إدارة الشركة وفقاً للخصائص أو الروابط المشتركة لملاك أو مساهمي الشركة. فبينما لا تتركز ملكية الشركة أو إدارتها في أيدي أسر معينة أو مؤسسات محددة بالنسبة للشركات المملوكة للأفراد. فإن الشركات التي يتم إدارتها أو تملكها من قبل الأسر المؤسسة يشار إليها بإسم الملكية العائلية Family Ownership. في حين تشير الملكية المؤسسية Institutional Ownership إلي عدد الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين المؤسسيين إلي إجمالي عدد الأسهم المتداولة. أما الملكية الإدارية Managerial Ownership فتشير إلي نسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس إدارة الشركة (El-Habashy, 2019; Chen, 2019; Guo and Platikanov, 2020; Alfian et al., 2020).

وعلاوة علي ذلك، تتنوع أنماط الملكية ما بين ملكية محلية و ملكية أجنبية. وفي هذه الحالة، فإن المستثمرين المحليين يكون لديهم معلومات متفوقة بخصوص الشركة مقارنةً بنظرائهم الأجانب، وتدفع مشكلة القصور المعلوماتي التي يواجهها المستثمرون الأجانب لزيادة مستوى الطلب علي التقارير المالية المتحفظة للشركات المستثمر فيها (Khalil et al., 2019). وأيضاً، فقد أشار (Sakaki et al., 2017) إلي أن المستثمرين الأجانب يكون لديهم حوافز أقوى لمراقبة الشركات المحلية التي يستحوذ هؤلاء المستثمرين علي نسبة كبيرة من هيكل ملكيتها، ويرجع ذلك إلي زيادة فجوة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين المحليين ونظرائهم الأجانب، الأمر الذي قد يدفع إدارات تلك الشركات لتبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً. وبالتالي، تلعب السياسات المحاسبية المتحفظة دوراً جوهرياً في التخفيف من حدة مشاكل الوكالة، وخصوصاً في حالة تقاوم مشاكل الوكالة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، أو بين المستثمرين المحليين والأجانب من ناحية وإدارات تلك الشركات من ناحية أخرى. وفي هذه الحالة، يمكن النظر للتحفظ المحاسبي كأداة رقابية للتعويض عن ضعف قوانين حماية المستثمر وآليات حوكمة الشركات (Khalil et al., 2019).

وفي هذا الصدد، اعتمدت معظم الدراسات السابقة علي تركيز أو تشتت الملكية كأساس لتحليل هيكل الملكية، وبعد هذا التوبيع هو الأكثر شيوعاً وقبولاً في الدراسات السابقة. ووفقاً لذلك، أشارت الدراسات السابقة إلي أن الشركات التي تزيد فيها نسبة ملكية الأسهم العادية لأي مستثمر فردي أو أسرة واحدة أو مؤسسة معينة عن 5% من إجمالي حقوق ملكية الشركة تتسم بملكية مركزة أو *Concentrated Ownership*. أما في حالة عدم استحواد أي مستثمر علي هذه النسبة، فإنه يستدل من ذلك علي أن الشركة تتسم بملكية مشتتة *Dispersed Ownership*. كما أشارت هذه الدراسات إلي تقاوم مشاكل الوكالة في الشركات ذات الملكية المركزة، بسبب تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين، الأمر الذي يقلل من فعالية الآليات الرقابية بتلك الشركات (Khan, 2019; Tessema, 2019; Crisostomo et al., 2020).

٣/٢ لجنة المراجعة *Audit Committee*:

لقد كان للأزمات المالية التي ضربت العديد من الشركات حول العالم أثر كبير في فقدان الثقة بالنظام المالي ككل. الأمر الذي صاحبه تزايد الطلب علي ضرورة إلتزام الشركات بالتطبيق الفعال لآليات الحوكمة، وذلك لأن إلتزام الشركات بآليات حوكمة فعالة سيمكنها من جني العديد من المنافع، علاوةً علي أثر هذه الآليات في تعزيز الثقة لدي جميع الأطراف أصحاب المصلحة، الأمر الذي يعكس إيجابياً علي تعزيز الثقة بالنظام المالي ككل، الأمر الذي يصاحبه تحسن مؤشرات الاستدامة لمجتمع الأعمال. وتعد لجنة المراجعة أحد أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات. كما ترتبط لجنة المراجعة بشكل وثيق بعملية تبني السياسات المحاسبية من قبل إدارات الشركات (Da Silva, 2019; once and cavus, 2019; Al-ahdal et al, 2020).

١/٣/٢ مفهوم لجنة المراجعة:

لجنة المراجعة هي لجنة منيثة عن مجلس الإدارة، ويجب أن يحرص المجلس علي تشكيل هذه اللجنة بالشكل الذي يعزز من استقلاليتها. ويجب أن يضع مجلس الإدارة لائحة عمل للجنة، علي أن تحدد هذه اللائحة نطاق عمل اللجنة، ومسئولياتها، وإختصاصاتها، وبما يتوافق مع القوانين والتعليمات الرقابية. وعلي الرغم من أن مجلس الإدارة هو المنوط به الإشراف علي عملية إعداد التقارير المالية للشركة، إلا أنه وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات قد

تعاضم دور لجان المراجعة في مساعدة مجالس إدارات الشركات في تفعيل العملية الرقابية علي عملية إنتاج المعلومات سواء المالية أو غير المالية، مع التحقق من إلتزام الشركة بالمعايير والقواعد التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية، ومعالجة المشاكل التي يكتشفها المراجع الخارجي عند مراجعة تلك القوائم (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦؛ Evana, 2020; Hamdan, 2020).

٢/٣/٢ مهام لجنة المراجعة:

من أهم مهام هذه اللجنة: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالشركة وإقتراح الآليات الكفيلة برفع كفاءته؛ وتقييم الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية وإعتمادها؛ والإشراف علي عملية بناء تقارير المراجعة الداخلية بالشركة ووضع الآليات الكفيلة برفع كفاءتها؛ ودراسة وتقييم نظام إدارة المخاطر بالشركة وإقتراح الآليات الكفيلة بضمان فاعليته؛ والإشراف علي السياسات المحاسبية وإنتاج التقارير المالية؛ ودعم استقلال مراقب الحسابات والعمل علي حل المشكلات التي تواجهه؛ والرقابة علي وجود أية ممارسات إنتهازية من المديرين وتوجيه النظر إليها؛ والتحقق من مدي إلتزام الشركة بالنظم واللوائح والقوانين والتعليقات الرقابية، بما في ذلك التحقق من مدي إلتزام الشركة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات (حسن، ٢٠١٥؛ الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦؛ Olyhoek, 2017; Nur et al., 2019; Hamdan, 2020).

٣- الدراسات السابقة وتطوير الفروض:

١/٣ هيكل الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي:

حاولت العديد من الدراسات السابقة تقديم دليل تطبيقي عن العلاقة بين هيكل الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي. حيث أشارت دراسة (Alves, 2019) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين تركيز الملكية Ownership Concentration ومستوي التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة شملت ٢٦ شركة غير مالية من الشركات البرتغالية المدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٦. كما أشارت دراسة (Wang, 2006) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٢. ويرجع التفسير المنطقي لهذه العلاقة إلي وجود توافق في المصالح بين أفراد العائلة وباقي المستثمرين، الأمر الذي يدفع إدارات تلك الشركات لتبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً.

وعلي النقيض من ذلك، أشارت دراسة (Chen, 2019) إلي أن مشاكل أو تعارضات الوكالة تكون أقل في الشركات العائلية مقارنةً بغيرها من الشركات غير العائلية، ويرجع ذلك إلي توافق المصالح بين الأسر المالكة وإدارة الشركة، الأمر الذي يصاحبه تزايد احتمالات تدخل الأسر المالكة في السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة التنفيذية للشركة. ولذا، فإن هذا التدخل يخلق فرصة للأسر المالكة ويزيد من دوافعها لإخفاء الخسائر أو تأجيل الإعراف بها، الأمر الذي يؤثر سلباً علي مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Basu et al., 2005) بأن الشركات المملوكة للعائلة تفصح عن أرباح أقل تحفظاً، وذلك استناداً لعينة من الشركات التايوانية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦. كما قدمت دراسة (El-Habashy, 2019) دعماً إضافياً لهذه النتائج، حيث أشارت إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين تركيز الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٢٤٠ مشاهدة تمثل ٤٠ شركة غير مالية من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

وسوف تهتم الدراسة الحالية باختبار أثر كل من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية، ويرجع إختيار الملكية الإدارية إلي أن معظم الشركات العائلية يحتفظ أفرادها بعضوية مجلس الإدارة. وهذا ما يتضح من العرض التالي:

١/١/٣ الملكية المؤسسية ومستوي التحفظ المحاسبي:

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلي أن الملكية المؤسسية تعمل علي تقييد السلوك الإنتهازي للمديرين التنفيذيين، الأمر الذي يشجع هؤلاء المديرين علي تبني السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً. وفي هذا الشأن، أشار (Lin et al., 2014) إلي أن استحواذ المساهمين المؤسسيين علي نسبة كبيرة من أسهم الشركة يمثل أداة رقابية هامة علي إدارات الشركات، الأمر الذي يدفع إدارات تلك الشركات لتبني ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً. كما أشارت دراسة (Lin, 2016) إلي وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية والتقارير المالية المتحفظة. وقد قدمت دراسة (Alkurdi et al., 2017) دعماً لهذه النتائج، حيث أشارت إلي أن الملكية المؤسسية تعزز من مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأردنية المدرجة بالبورصة. وقد قدمت دراسة (Khalil et al., 2019) دعماً إضافياً لهذه النتائج، حيث أشارت إلي أن الملكية المؤسسية الأجنبية تقود لزيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، الأمر الذي يقود في النهاية إلي زيادة مستوى الطلب علي التقارير المالية المتحفظة للشركات المستثمر فيها، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ١٦١٨ مشاهدة للشركات غير المالية المدرجة في بورصة اسطنبول خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥م. كما قدمت دراسة (Nur et al., 2019) أدلة داعمة للدراسات السابقة، حيث توصلت إلي وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية. وقد حاولت الدراسات السابقة تقديم تفسير منطقي للدور الرقابي الفعال من قبل المستثمرين المؤسسيين مقارنةً بغيرهم من المستثمرين. وتتمثل أهم تلك الأسباب في: أن المستثمرين المؤسسيين لديهم خبرة أكبر في مجال الأسواق، والتي تجعلهم أكثر وعياً وإطلاعاً بخصوص المنافع التي قد تجنيها الشركات من تحسين جودة التقارير المالية وتفعيل ممارسات حوكمة الشركات؛ وأن المستثمرين المؤسسيين يمكنهم الوقوف علي ملاءمة قيمة المعلومات بشكل أسرع وأكثر فعالية؛ وإتجاه المستثمرين المؤسسيين للتخلي عن إدارة الشركة في حالة إكتشاف أية ممارسات إنتهازية من قبل هذه الإدارات.

وعلي النقيض من ذلك، توصلت دراسة (El-Habashy, 2019) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية. ومن ناحية ثالثة، توصلت دراسة (Salehi and Sehat, 2019) لنتائج مختلفة، حيث توصلت لعدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة قوامها ١٤٣ شركة من الشركات المدرجة ببورصة طهران خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وقد قدمت دراسة (Thomas et al., 2020) دعماً للنتيجة السابقة، حيث توصلت لعدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة قوامها ٢٤ شركة من الشركات العامة المدرجة ببورصة إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر الملكية المؤسسية علي مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يمكننا توقع وجود علاقة بين نسبة الملكية المؤسسية وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكننا توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض الأول للبحث في صورته البديلة، علي النحو التالي:

الفرض الأول للبحث: توجد علاقة معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٢/١/٣ الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي:

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلي أن الملكية الإدارية تعمل علي تقييد السلوك الإنتهازي للمديرين التنفيذيين، الأمر الذي يشجع هؤلاء المديرين علي تبني السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً. وفي هذا الشأن، أشار (Ellili, 2013) إلي أن الملكية الإدارية تؤثر بشكل إيجابي علي التحفظ المحاسبي، وذلك لأن الملكية الإدارية تساعد علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتعزز من جودة المعلومات المحاسبية. وعلي النقيض من ذلك، أشارت دراسة (Cullinan et al., 2012) إلي أن الملكية الإدارية تؤثر سلباً علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الصينية. ويتفق (Sugiarto and Fachrurrozi, 2018) مع (Mohammed et al., 2017) علي أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة يزيد من حدة مشاكل الوكالة، الأمر الذي يدفع الإدارة لتبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً. وقد قدمت دراسة (Liu, 2019) دعماً إضافياً لهذه النتائج، حيث أشارت إلي أن الملكية الإدارية ترتبط سلباً بمستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات الصينية.

ومن ناحية ثالثة، أشارت دراسة (El-Habashy, 2019) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية. وقد قدمت دراسة (Zulfiati and Lusiana, 2020) دعماً لهذه النتيجة، حيث توصلت لوجود تأثير إيجابي غير معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة قوامها ٣٣٦ مشاهدة لعدد ١١٢ شركة صناعية مدرجة ببورصة إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر الملكية الإدارية علي مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يتوقع وجود علاقة بين نسبة الملكية الإدارية وسلوك التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكن توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة، علي النحو التالي:

الفرض الثاني للبحث: توجد علاقة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٢/٢ خصائص لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي:

تعد لجنة المراجعة من أهم آليات حوكمة الشركات إرتباطاً بالممارسات المحاسبية للمنشأة. ولذا، إهتمت العديد من الدراسات السابقة بدراسة أثر فعالية لجان المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي يتمسك به معدي التقارير المالية. وفي هذا الشأن، أشار (Lobo and Zhou, 2006) إلي زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بعد بدء تطبيق أحكام قانون ساربينز أوكسلي Sarbanes–Oxley (SOX) Act. كما أشارت دراسة (الإبياري، ٢٠١٢) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين فعالية لجنة المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة شملت ٤٧ شركة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتتفق دراسة (Yunos et al., 2014) مع دراسة (Ahmed and Henry, 2012) علي أن إلتزام الشركات بالحفاظ علي فعالية لجان المراجعة مع التطبيق الجيد لآليات الحوكمة الأخرى سوف يقود إلي تبني سياسة التحفظ المحاسبي كأداة للرقابة علي تعارض الوكالة، الأمر الذي يعزز

من شفافية التقارير المالية. وأيضاً، فقد توصلت دراسة (Cohen et al., 2014) إلي أن توافر الخبرات لدي أعضاء لجان المراجعة يعزز من فعالية الرقابة علي عملية إنتاج القوائم المالية. وقد قدمت دراسة (Wang, 2015) دعماً لهذه النتيجة، حيث أشارت إلي أن توافر الخبرة في أعضاء لجنة المراجعة يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويقلل من احتمالات الإحتيال والغش المالي. كما أشارت دراسة (حسن، ٢٠١٥) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين جودة لجان المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تنتبها إدارات الشركات السعودية. وقد قدمت دراسة (Hamdan, 2020) أدلة داعمة لهذه النتائج، حيث توصلت إلي أن فعالية لجنة المراجعة مع قوة آليات الحوكمة الأخرى سيعزز من التحفظ المحاسبي المرتبط بالأرباح، وذلك لدوره الجوهرى في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وقد توصلت دراسة (Thomas et al., 2020) لنتائج مماثلة، حيث توصلت لوجود تأثير إيجابي معنوي لفعالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية العامة.

وعلي النقيض من ذلك، أشارت دراسة (Olyhoek, 2017) إلي عدم وجود تأثير معنوي لفعالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، وذلك استناداً لعينة مكونة من ١٦٤٨ مشاهدة لعدد ٢٥٨ شركة من الشركات الأمريكية المدرجة في مؤشر ستاندر د أند بورز ٥٠٠ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وقد قدمت دراسة (Evana, 2020) دعماً للنتيجة السابقة، حيث توصلت إلي عدم وجود تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة مكونة من ٥٠٨ شركة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

١/٢/٣ حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي:

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلي إرتباط حجم لجنة المراجعة بفعاليتها، حيث أشارت هذه الدراسات إلي أن لجان المراجعة التي تضم عدد كبير من الأعضاء تكون أكثر فعالية في أداء دورها الرقابي. ويرجع السبب في ذلك إلي زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يضمن تنوع خبرة ومعرفة وقدرات أعضاء اللجنة، مما يعزز من دورهم الرقابي في إكتشاف الممارسات الإحتيالية، ويقود في النهاية إلي تحسين جودة المعلومات وتعزيز شفافية التقارير المالية (Bédard and Gendron, 2010; Li et al., 2012). وفيما يتعلق بالممارسة العملية، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م أنه يجب تشكيل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء، على أن يكون من بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن تتوافر لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

وقد حاولت بعض الدراسات السابقة إختبار العلاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي، حيث أشارت دراسة (Hamdan, 2020) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى تحفظ الأرباح، وذلك استناداً لعينة قوامها ٢٩٥ مشاهدة تمثل ٥٩ بنك من البنوك المدرجة بالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦. وعلي النقيض من ذلك، أشارت دراسة (سعودي، ٢٠١٦) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة شملت ٢٥ شركة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX70 خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. كما أشارت دراسة (Olyhoek, 2017) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ

المحاسبي المشروط للشركات الأمريكية. وأيضاً، فقد أشارت دراسة (Astami and Rusmin, 2018) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي ممارسات إدارة الأرباح للشركات الأسترالية. وقد قدمت دراسة (Evana, 2020) دعماً لهذه النتائج، حيث توصلت إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية، ويرجع ذلك إلي توافر الخبرات القانونية، والهندسية، والإدارية لدي أعضاء لجان المراجعة، مع عدم إهتمام إدارات الشركات الإندونيسية بتوافر الخبرات المحاسبية لأعضاء لجان المراجعة عند تشكيل هذه اللجان.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر حجم لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يتوقع وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكن توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث في صورته البديلة، علي النحو التالي:

الفرض الثالث للبحث: توجد علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٢/٢/٣ إستقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي:

إن السمة الرئيسية المميزة للجان المراجعة الفعالة هي استقلاليتها عن إدارة الشركة، حيث أشارت الدراسات السابقة إلي أن الحفاظ علي إستقلالية لجنة المراجعة يحقق منافع عديدة للشركة، من أهمها: الرقابة علي إدارة الشركة، وحماية حقوق المساهمين، علاوةً علي تعزيز ثقة جميع الأطراف أصحاب المصلحة في نظام التقارير المالية للشركة (Hassan et al., 2017; Hamdan, 2020). وفيما يتعلق بالممارسة العملية، فقد أشارت قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م أنه يُفضل تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين أو من خارج الشركة. ولتحقيق إستقلالية لجنة المراجعة، فإن اللجنة تختار رئيسها ويتم الموافقة علي تشكيلها ومعايير إختيار أعضائها وبرنامج عملها والمقابل المادي لأعضائها ورئيسها، وتكليفها بأداء مهامها بموجب قرار يصدر من مجلس الإدارة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

ومن الناحية التجريبية، إهتمت العديد من الدراسات السابقة بدراسة أثر استقلال لجنة المراجعة علي سلوك التحفظ المحاسبي. وفي هذا الشأن، أشارت دراسة (Kantudu and Samaila, 2015) إلي أن إستقلالية لجنة المراجعة ترتبط إيجابياً بمستوي التحفظ المحاسبي للشركات النيجيرية، وذلك لأن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يعزز من السلوك الأخلاقي داخل الشركة. كما أشارت دراسة (سعودي، ٢٠١٦) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المصرية. وقد قدمت دراسة (Hamdan, 2020) أدلة داعمة للنتائج السابقة، حيث توصلت لوجود تأثير إيجابي معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى تحفظ الأرباح للبنوك المدرجة بدول مجلس التعاون الخليجي. وقد حاولت الدراسة تقديم تفسير لهذه العلاقة، حيث أشارت إلي أن إستقلالية اللجنة تقلل من إحتتمالات تعرضها للضغوط، وتعزز من موضوعيتها.

وعلي النقيض من ذلك، أشارت دراسة (Lim, 2011) إلي عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأسترالية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. كما أشارت دراسة (Krishnan and Visvanathan, 2008) إلي أن استقلال لجنة المراجعة لا يؤثر علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأمريكية. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Yunos et al., 2014) بأن إستقلال أعضاء لجنة المراجعة وخبراتهم المالية لا تؤثر علي

مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات الماليزية، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٣٠٠ شركة غير مالية من الشركات الماليزية المدرجة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٧م. كما أشارت دراسة (Sultana, 2015) إلي عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي، وذلك استناداً لعينة قوامها ٧٦٦٨ مشاهدة للشركات الأسترالية المدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢. وأيضاً، فقد توصلت دراسة (Olyhoek, 2017) إلي عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركات الأمريكية. وقد قدمت دراسة (Mohammed et al., 2019) دعماً لهذه النتائج، حيث أشارت لعدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات التركية. ومن ناحية ثالثة، أشارت دراسة (Klein, 2002) إلي أن استقلالية لجنة المراجعة تؤثر سلباً علي مستوى التحفظ المحاسبي.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر إستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يتوقع وجود علاقة بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكن توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث في صورته البديلة، علي النحو التالي:

الفرض الرابع للبحث: توجد علاقة معنوية بين إستقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٣/٢/٣ تكرار إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي:

إن تكرار إجتماعات لجنة المراجعة هو مؤشر علي إجتهد أعضاء لجنة المراجعة عادةً في حل القضايا أو المشكلات مع إدارة الشركة أو مراجعي الحسابات في إجتماع رسمي. لذلك، فإن الاجتماعات المتكررة تعكس نشاط أعضاء اللجنة، وفعالية لجنة المراجعة في القيام بالدور المنوط بها (Yunos et al,2014; Hamdan, 2020). وتتطلب الممارسات الدولية لحوكمة الشركات إجتماع لجنة المراجعة بشكل منتظم للتأكد من أن عملية إعداد التقارير المالية تتم بشكل صحيح (Hassan et al., 2017). وفي هذا الصدد، تستوجب قواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م أنه يجب أن تجتمع لجنة المراجعة مرة واحدة علي الأقل كل ثلاثة أشهر، أي بواقع (٤) إجتماعات سنوياً كحد أدني، ويكون إجتماع اللجنة صحيحاً بحضور نصف عدد أعضاء اللجنة أو الحد الأدنى من تشكيلها وهو (٣) أعضاء، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يضم رئيس اللجنة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

ومن الناحية التجريبية، فقد توصلت دراسة (Yunos et al,2014) إلي أن إجتماع لجنة المراجعة ٤ مرات سنوياً كحد أدني يعزز من فعالية لجنة المراجعة، كما يعزز من مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمسك به إدارات الشركات الماليزية. كما أشارت دراسة (Sultana, 2015) إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأسترالية. وأيضاً، فقد أشارت دراسة (سعودي، ٢٠١٦) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المصرية. وقد قدمت دراسة (Khlif and Samaha., 2016) دعماً لهذه النتائج، حيث توصلت إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لنشاط لجنة المراجعة علي جودة الرقابة الداخلية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وأيضاً، فقد أشارت دراسة (Alzoubi, 2019) إلي وجود ارتباط سلبي بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة مع إدارة المراجعة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح للشركات المدرجة ببورصة عمان، الأمر

الذي يشير إلي تمسك إدارات الشركات بمستوي أكبر من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لتلك الشركات. كما قدمت دراسة (Nur et al., 2019) دعماً إضافياً للنتائج السابقة، حيث أشارت إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية.

وعلي النقيض من ذلك، توصلت دراسة (Lin and Yang, 2006) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي جودة التقارير المالية. وقد قدمت دراسة (Sellami and Fendri, 2017) دعماً لهذه النتيجة، حيث توصلت لعدم وجود ارتباط معنوي بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي جودة الأرباح، استناداً لعينة من الشركات بدولة جنوب أفريقيا. وقد قدمت دراسة (Hamdan, 2020) أدلة داعمة للنتائج السابقة، حيث توصلت لعدم وجود تأثير معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوى تحفظ الأرباح للبنوك المدرجة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر تكرار إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يتوقع وجود علاقة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة ومستوي التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكن توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض الخامس للبحث في صورته البديلة، علي النحو التالي:
الفرض الخامس للبحث: توجد علاقة معنوية بين تكرار إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٤/٢/٣ تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي:

أشارت بعض الدراسات السابقة لوجود علاقة بين تنوع أعضاء لجنة المراجعة وفقاً للجنس وجودة السياسات المحاسبية للشركة، حيث أشارت دراسة (Oradi and Izadi, 2019) إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين تواجد الإناث في لجنة المراجعة وإحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية للشركة، وذلك استناداً لعينة حجمها ٦٨٣ مشاهدة للشركات الإيرانية المدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وتزداد قوة هذه العلاقة إذا توافر لدي الإناث الخبرة المالية والمحاسبية، ويرجع ذلك إلي تزايد إحتمالات التعاقد مع مكاتب مراجعة من ذوي السمعة الطيبة، علاوةً علي أن الدور الرقابي الفعال للإناث. كما أشارت دراسة (Sudarman and Hidayat, 2019) إلي أن تواجد الإناث في لجنة المراجعة يقلل من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك استناداً لعينة قوامها ١٣٤٥ شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتشير تلك النتائج إلي ميل الإناث لتفضيل السياسات المحاسبية المتحفظة، وتعزيز السلوك الأخلاقي داخل الشركة، علاوةً علي تفضيل الممارسات المحاسبية الأقل مخاطرة.

وعلي النقيض من ذلك، توصلت دراسة (Al-Absy et al., 2019) إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين تواجد الإناث في رئاسة لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح، وذلك استناداً لعينة قوامها ٨٦٤ مشاهدة لعدد ٢٨٨ شركة من الشركات الماليزية المدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، الأمر الذي يشير إلي أن العنصر النسائي أقل تحفظاً في تبني السياسات المحاسبية. ومن ناحية ثالثة، توصلت دراسة (Abdullah and Ismail, 2016) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين التنوع وفقاً للجنس وممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يشير لعدم وجود تأثير لجنس أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الماليزية.

وبالتالي، فإن الدراسات السابقة توفر أدلة مختلطة حول أثر تنوع أعضاء لجنة المراجعة وفقاً للجنس علي مستوى التحفظ المحاسبي. وبناءً عليه، يتوقع وجود علاقة بين تنوع أعضاء لجنة

المراجعة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي، ولكن لا يمكن توقع شكل أو إتجاه هذه العلاقة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض السادس للبحث في صورته البديلة، علي النحو التالي:
الفرض السادس للبحث: توجد علاقة معنوية بين تنوع أعضاء لجنة المراجعة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٤- الدراسة التطبيقية:

تتناول الدراسة التطبيقية النقاط التالية: إختيار العينة؛ وتحديد مصادر الحصول علي البيانات؛ وتصميم الدراسة التطبيقية؛ ونموذج الدراسة التطبيقية؛ وأخيراً نتائج التحليل الإحصائي، وذلك علي النحو التالي:

١/٤ إختيار العينة: Sample Selection

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. ولقد شملت عينة الدراسة مختلف القطاعات الصناعية، مع إستبعاد الشركات التي يتوافر فيها أحد الخصائص التالية: شركات القطاع المالي وتشمل كل من قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية؛ والشركات التي لا تتوافر لها بيانات مالية و/أو بيانات خاصة بالحوكمة لجميع سنوات الدراسة؛ والشركات العامة التي تنتهي سنتها المالية في ٣٠ يونيو؛ والشركات التي تقوم بإعداد قوائمها المالية بعملة أجنبي بخلاف الجنيه المصري. وقد إشتملت العينة النهائية للدراسة علي (٥٠) شركة مساهمة غير مالية لكل سنة من سنوات الدراسة التي تقدر بست سنوات. وبالتالي، تقدر العينة النهائية للدراسة بعدد (٣٠٠) مشاهدة خلال فترة الدراسة، مما يعزز من صحة نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها علي مجتمع الدراسة، وذلك بسبب إختيار عينة مختلطة ممثلة لمعظم قطاعات الصناعة، فيما عدا القطاع المالي الذي تم استبعاده من مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول التالي رقم (٤-١) توزيع مفردات العينة علي القطاعات المختلفة، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-١) إجمالي شركات العينة موزعة حسب القطاعات

القطاع	عدد شركات العينة وفقاً للقطاع	نسبة تمثيل شركات القطاع في العينة
عقارات	١١	٢٢ %
أغذية ومشروبات وتبغ	٨	١٦ %
موارد أساسية	٧	١٤ %
مواد البناء	٧	١٤ %
سياحة وترفيه	٣	٦ %
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣	٦ %
رعاية صحية وأدوية	٢	٤ %
اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات	٢	٤ %
منسوجات و سلع معمرة	٢	٤ %
ورق و مواد تعبئة و تغليف	٢	٤ %
مقاولات و إنشاءات هندسية	١	٢ %
خدمات النقل والشحن	١	٢ %
تجارة و موزعون	١	٢ %
إجمالي عدد شركات العينة	٥٠	١٠٠ %

المصدر: (موقع البورصة المصرية، ٢٠٢٠)

٢/٤ مصادر الحصول علي البيانات: Data Sourcing

إعتمد الباحثان علي مجموعة من البيانات المالية وغير المالية والسوقية بغرض قياس متغيرات الدراسة التطبيقية، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: البيانات المالية: وهي البيانات الخاصة بحساب صافي الدخل قبل الضرائب والبنود الاستثنائية؛ ومصروف الاستهلاك؛ ومتوسط صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية علي مدى فترة ثلاث سنوات؛ وإجمالي القيمة الدفترية للأصول؛ والقيمة الدفترية للسهم؛ وحجم الشركة؛ والرافعة المالية، وتم الحصول علي هذه البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات، وهذه التقارير متاحة علي المواقع الإلكترونية للشركات علي شبكة الإنترنت، وأيضاً علي موقع معلومات مباشر مصر.

ثانياً: البيانات غير المالية: وهي البيانات اللازمة لقياس متغيرات هيكل الملكية والمتمثلة في نسب الملكية المؤسسية والإدارية، وقد تم الحصول عليها نموذج تقرير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين والمعد وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية. علاوةً علي متغيرات خصائص لجنة المراجعة، والمتمثلة في: حجم لجنة المراجعة؛ واستقلالية لجنة المراجعة؛ وعدد إجتماعات لجنة المراجعة؛ وتنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية، علاوةً علي تقرير الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الشركة والمعد وفقاً لقرار إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م. كما أن عمر الشركة من تاريخ التأسيس تم الحصول عليه من الإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية السنوية للشركات.

ثالثاً: البيانات السوقية: وهي البيانات المرتبطة بالقيمة السوقية للسهم أو سعر إغلاق السهم في نهاية السنة المالية، وقد تم الحصول علي هذه البيانات من موقع investing.com.

٣/٤ تصميم الدراسة التطبيقية: Empirical Study Design

لتحقيق هدف البحث، إعتمد الباحثان علي أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis للتقارير المالية السنوية للشركات، وتقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية، وتقرير الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الشركة بشأن مدي الإلتزام بقواعد الحوكمة الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات، وذلك كمدخل منهجي لقياس متغيرات حوكمة الشركات والمتغيرات الرقابية للدراسة. كما إعتمدت الدراسة علي نموذج الاستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط، في حين إعتمدت الدراسة علي مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية - The Market to-Book Ratio (MTB) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في البيئة المصرية، وذلك علي النحو التالي:

١/٣/٤ قياس متغيرات الدراسة:

تم قياس متغيرات هذه الدراسة علي النحو التالي:

Accounting Conservatism (AC) قياس المتغير التابع التحفظ المحاسبي: (1/1/3/4) أشار (Hamdan, 2020) انه لا توجد طريقة مقبولة عموماً لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. وفي إطار تقييم مزايا وحدود كل نموذج من النماذج الثلاثة السابق الإشارة إليها في القسم الثاني، سوف تعتمد الدراسة علي استخدام مقياس الاستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط (Enache and Garcia-Meca, 2019; Vardar and Erkol, 2019)، في حين تعتمد الدراسة علي نموذج نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية -to The Market Book Ratio (MTB) كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتطوي عليه القوائم المالية للشركات (Vardar and Erkol, 2019). ويحسب ذلك علي النحو التالي:

- **قياس التحفظ غير المشروط: Unconditional Conservatism (UC)**
تعتمد طريقة الاستحقاق السلبي التي طورتها (Givoly and Hayn, 2000) على العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يشير التحفظ إلي تطبيق السياسات المحاسبية التي تقود لتخفيض صافي الربح المحاسبي أو زيادة الخسائر المحاسبية. ويجب أن يتعادل صافي الدخل قبل الاستهلاك خلال حياة المنشأة مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ومع ذلك، قد يتغير هذا الرصيد خلال فترات معينة، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أقل من صافي الدخل قبل الاستهلاك، فإن ذلك يشير إلي وجود استحقاق إيجابي. أما إذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أكبر من صافي الدخل قبل الاستهلاك، فإن ذلك يشير إلي وجود استحقاق سلبي. ولذا، يعد الاستحقاق السلبي مؤشراً علي التحفظ المحاسبي غير المشروط. ويحسب الاستحقاق السلبي من خلال المعادلة التالية (Nasr and Ntim, 2018; El-Habashy, 2019; Enache and Garcia-Meca, 2019; Vardar and Erkol, 2019; Evana, 2020; Zulfiati and Lusiana, 2020):

Accruals Ratio

$$= \frac{\text{Income before tax and extraordinary items} + \text{Depreciation} - \text{Operating cash flow}}{\text{Total Assets}}$$

Unconditional Conservatism Score (UC) = Accruals X -1

ووفقاً لذلك، يقاس الاستحقاق بصافي الدخل قبل الضرائب والبنود الاستثنائية مضافاً إليه مصروف الاستهلاك مخصوماً منه متوسط صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على مدى فترة ثلاث سنوات مرجحاً الرقم الناتج بإجمالي الأصول للسنة التي تتوسط أو تتركز سنة الإختبار t، مع ضرب الناتج x -1. وتم ضرب نسبة الاستحقاق في (-1)، ليشير الاستحقاق الإيجابي لممارسة إدارة المنشأة لمستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي، في حين يشير الاستحقاق السلبي لتفضيل إدارات الشركات للسياسات المحاسبية الأقل تحفظاً (Nasr and Ntim, 2018).

- **قياس التحفظ المشروط: Conditional Conservatism (CC)**
ويفضل قياسه باستخدام مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية (MTB)، ويحسب بالمعادلة التالية (Vardar and Erkol, 2019):

Conditional Conservatism Score (CC)

$$= \frac{\text{The market value of the stock (MV)}}{\text{The book value of the stock (BV)}}$$

ووفقاً لذلك، يحسب التحفظ المشروط بقسمة القيمة السوقية للسهم (MV) على قيمته الدفترية (BV) في نهاية السنة المالية. وتحسب القيمة السوقية للسهم على أساس سعر إغلاق السهم في نهاية السنة، في حين تحسب القيمة الدفترية للسهم على أساس إجمالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية مخصوماً منها قيمة الأسهم الممتازة، مع قسمة الناتج على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة (Hamdan, 2020). ويمكن القول بأن المنشآت التي لديها نسبة قيمة سوقية إلى قيمة دفترية مرتفعة تتنبى مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي المشروط بشرط أن تظل الظروف الأخرى ثابتة (Vardar and Erkol, 2019).

٢/١/٣/٤ قياس المتغيرات المستقلة:

اعتمدت الدراسة في قياس متغيرات هيكل الملكية، وخصائص لجنة المراجعة علي المقاييس التالية:

- قياس هيكل الملكية: Ownership Structure

استخدمت الدراسات السابقة متغير وهي A Dummy Variable ليعبر عن تركيز ملكية الشركة، حيث تشير القيمة واحد (١) إلى الشركات التي يستحوذ فيها أحد الأفراد أو العائلات أو المؤسسات علي نسبة ملكية تزيد عن ٥٠%، أما الشركات التي تنسم بتشتت الملكية فتأخذ القيمة (صفر) (Tessema, 2019). ولأن قياس هذا المتغير بهذه الطريقة ينتج عنه بيانات متقطعة، يفضل الباحثان قياس الملكية المؤسسية Institutional Ownership بنسبة عدد الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسيين إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بينما يتم قياس الملكية الإدارية Managerial Ownership بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة (Alfian et al., 2020)، الأمر الذي يضمن توفر بيانات متصلة عند قياس هذا المتغير، ويقودنا لنتائج أكثر دقة.

- قياس خصائص لجنة المراجعة: Audit Committee Characteristics

يوجد شبه إتفاق بين الدراسات السابقة حول كيفية قياس متغيرات خصائص لجنة المراجعة، حيث اعتمدت الدراسات السابقة علي عدد أعضاء لجنة المراجعة كمؤشر لحجم لجنة المراجعة؛ وعدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين والمستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة كمؤشر علي استقلالية لجنة المراجعة؛ وعدد الإجتماعات السنوية التي تم الإفصاح عنها للجنة المراجعة كمؤشر علي تكرار إجتماعات لجنة المراجعة؛ ونسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة الإناث إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة كمؤشر علي تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس.

ويوضح الجدول رقم (٤-٢) التالي المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة، وكيفية قياسها، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٢) توصيف المتغيرات التابعة والمستقلة

المتغير	الرمز	التوصيف
التحفظ المحاسبي غير المشروط	UC	ويمثل المتغير التابع للدراسة، ويتم قياسه باستخدام نموذج الاستحقاق السلبي (El-Habashy, 2019; Vardar and Erkol, 2019).
التحفظ المحاسبي المشروط	CC	ويمثل المتغير التابع للدراسة، ويتم قياسه باستخدام مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية (MTB) (Vardar and Erkol, 2019; Hamdan, 2020).
الملكية المؤسسية	InsOwn	وتقاس بنسبة عدد الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسيين إلي إجمالي عدد الأسهم المتداولة مضروبة في ١٠٠ (Alfian et al., 2020).
الملكية الإدارية	ManOwn	وتقاس بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة إلي إجمالي عدد الأسهم المتداولة مضروبة في ١٠٠ (Alfian et al., 2020; Zulfati and Lusiana, 2020).
حجم لجنة المراجعة	ACSize	ويقاس بالعدد الكلي لأعضاء لجنة المراجعة (Evana, 2020; Hamdan, 2020).
استقلالية لجنة المراجعة	ACIndep	وتقاس بنسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين والمستقلين إلي إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة (Sultana, 2015; Hamdan, 2020).
تكرار إجتماعات لجنة المراجعة	ACMeeting	ويقاس بعدد الإجتماعات السنوية التي تم الإفصاح عنها للجنة المراجعة (Sultana, 2015; Hamdan, 2020).
تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس	ACGender	ويقاس بنسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة الإناث إلي إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة (Oradi and Izadi, 2019).

المصدر: (إعداد الباحثان)

٣/١/٣/٤ قياس المتغيرات الرقابية أو الحاكمة: Control Variables

لتجنب النتائج المتحيزة، تم تضمين العديد من المتغيرات الرقابية أو الحاكمة ضمن نموذج الدراسة التطبيقية، وذلك لأن الدراسات السابقة توصلت إلي تأثير هذه المتغيرات علي المتغير التابع (El-Habashy, 2019; Hamdan, 2020; Zulfati and Lusiana, 2020). وهذه المتغيرات هي: حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ عمر الشركة؛ السنة أو الفترة. ويوضح الجدول التالي المتغيرات الرقابية أو الحاكمة التي قام الباحثان بتحديد أثرها علي المتغير التابع وطرق قياسها، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٣) توصيف المتغيرات الرقابية أو الحاكمة

المتغير الرقابي	الرمز	التوصيف
حجم الشركة	Size	وهو متغير يهدف للتحكم في أثر إختلاف حجم شركات العينة علي المتغير التابع، ويقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة t (Hamdan, 2020; Zulfiati and Lusiana, 2020).
الرافعة المالية	Leverage	وهو متغير يعكس المخاطر المرتبطة بإرتفاع مستوى الدين، ويقاس بنسبة إجمالي الديون أو الإلتزامات إلي إجمالي الأصول (El-Habashy, 2019; Salehi and Sehat, 2019; Zulfiati and Lusiana, 2020).
عمر الشركة	Age	وهو متغير يعكس إختلاف مستوى التحفظ المحاسبي للشركة تبعاً لإختلاف عمرها. ويقاس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة معبراً عنه بعدد السنوات من تاريخ تأسيس الشركة إلي سنة الإختبار (Khalil et al, 2019; Hamdan, 2020).
السنة أو الفترة	Year	وذلك نظراً لإختبار فروض الدراسة في سنوات مختلفة. حيث يشير الرقم (صفر) إلي سنة ٢٠١٤م، بينما تشير الأرقام من (١) إلي (٥) إلي سنوات الدراسة من ٢٠١٥م إلي ٢٠١٩م (Chen, 2019).

المصدر: (إعداد الباحثان)

٤/٤ نموذج الدراسة التطبيقية:

لتحقيق هدف الدراسة التطبيقية، والذي يتمثل في إختبار أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة كمتغيرين مستقلين علي مستوى التحفظ المحاسبي كمتغير تابع، فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة التطبيقية علي النحو التالي:

شكل رقم (١-٤)

نموذج الدراسة التطبيقية



المصدر: (إعداد الباحثان)

ولإختبار أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط الذي تتطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية تجريبياً، يمكننا صياغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد رقم (١)، وذلك علي النحو التالي:

$$UC_{it} = \beta_0 + \beta_1 InsOwn_{it} + \beta_2 ManOwn_{it} + \beta_3 ACSize_{it} + \beta_4 ACIndep_{it} + \beta_5 ACMeeting_{it} + \beta_6 ACCGender_{it} + \beta_7 Size_{it} + \beta_8 Leverage_{it} + \beta_9 Age_{it} + \beta_{10} Year_i + \varepsilon \text{ ----- (1)}$$

حيث أن:

UC_{it} = مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط للشركة i في نهاية السنة t ، ويقاس باستخدام نموذج الاستحقاق السلبي.

$InsOwn_{it}$ = نسبة الملكية المؤسسية للشركة i في نهاية السنة t .

$ManOwn_{it}$ = نسبة الملكية الإدارية للشركة i في نهاية السنة t .

$ACSize_{it}$ = حجم لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t .

$ACIndep_{it}$ = استقلالية لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t .

$ACMeeting_{it}$ = تكرار إجتماعات لجنة المراجعة للشركة i خلال السنة t .

$ACGender_{it}$ = تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس للشركة i في نهاية السنة t .

$Size_{it}$ = حجم الشركة i في نهاية السنة t .

$Leverage_{it}$ = الرافعة المالية أو نسبة الديون للشركة i في نهاية السنة t .

Age_{it} = عمر الشركة i في نهاية السنة t .

$Year_i$ = متغير يعبر عن سنة الدراسة للشركة i .

β_0 = قيمة الثابت في نموذج الانحدار.

$\beta_{1,2,3,\dots,10}$ = معاملات التقدير أو معاملات نموذج الانحدار.

ε = الخطأ العشوائي أو خطأ التقدير.

بينما يستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد رقم (٢) في قياس مستوى التحفظ المحاسبي المشروط الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، وذلك علي النحو التالي:

$$CC_{it} = \beta_0 + \beta_1 InsOwn_{it} + \beta_2 ManOwn_{it} + \beta_3 ACSize_{it} + \beta_4 ACIndep_{it} + \beta_5 ACMeeting_{it} + \beta_6 ACCGender_{it} + \beta_7 Size_{it} + \beta_8 Leverage_{it} + \beta_9 Age_{it} + \beta_{10} Year_i + \varepsilon \text{ -- (2)}$$

حيث يشير متغير CC_{it} لمستوي التحفظ المحاسبي المشروط للشركة i في نهاية السنة t ،

ويقاس باستخدام مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية للشركة i في نهاية السنة t .

أما باقي المتغيرات فقد تم توصيفها في نموذج الانحدار رقم (١).

٤/٥ نتائج التحليل الإحصائي:

لإختبار أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، اعتمدت الدراسة علي نموذج الانحدار الخطي المتعدد. كما استخدمت الدراسة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 20.0) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٤ إختبارات صلاحية نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

وهي مجموعة من الإختبارات اللازمة للتحقق من مدي توافر شروط استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وهذه الإختبارات هي:

١/١/٥/٤ إختبار التوزيع الطبيعي: Normal Distribution Test

ويختبر ما إذا كانت بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه. وللقيام بذلك، اعتمد الباحثان علي إختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov اللامعلمي. وقد أظهر استخدام هذا الإختبار أن بيانات التحفظ المحاسبي بشقيه غير المشروط والمشروط لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (٤-٤) التالي:
جدول رقم (٤-٤)

نتائج تحليل إختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov

المتغير التابع لنموذج الإنحدار الثاني "التحفظ المشروط CC"	المتغير التابع لنموذج الإنحدار الأول "التحفظ غير المشروط UC"	
٣,٦٦٧	١,٤٩١	قيمة Z
٠,٠٠٠	٠,٠٢٣	مستوي الدلالة Asymp.Sig

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤-٤) السابق أن مستوي الدلالة للتحفظ غير المشروط يبلغ ٠,٠٢٣، في حين يبلغ مستوي الدلالة للتحفظ المشروط ٠,٠٠٠. وبالتالي، فإن مستوي الدلالة لكلا المتغيرين أقل من مستوي المعنوية المقبول ٠,٠٥، الأمر الذي يشير إلي أن بيانات كلا المتغيرين وفقاً لهذا الإختبار لا تتبع التوزيع الطبيعي. ووفقاً لنظرية النهاية المركزية Central Limit Theory، إذا زاد حجم العينة عن ٣٠ مفردة وكانت هذه العينة عشوائية، فإنه يمكن استخدام جدول التوزيع الطبيعي المعياري لإيجاد الاحتمالات وعمل التقديرات التي نحتاج إليها حتي إذا كان التوزيع الأصلي لمجتمع الدراسة غير موزع توزيعاً طبيعياً (إبراهيم، ٢٠٠٤). ولما كان حجم عينة الدراسة كبيراً، حيث بلغ ٣٠٠ مشاهدة، فإنه يمكن القول بصلاحية بيانات المتغير التابع لإجراء التقديرات والتنبؤات المطلوبة.

٢/١/٥/٤ إختبار التداخل أو الإزدواج الخطي: Multicollinearity Test

ويستهدف هذا الإختبار التعرف علي مدي وجود إرتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وهذا الإرتباط يؤثر علي صحة النتائج وإمكانية الإعتماد عليها. ويمكن القيام بهذا الإختبار بأحد الطريقتين التاليين:

١/٢/١/٥/٤ معاملات إرتباط بيرسون: Pearson Correlation Coefficients

ويهدف هذا الإختبار للتحقق من وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وهذا التداخل يؤثر علي دقة النتائج المتنبأ بها. ويُلخص الجدول رقم (٥-٤) معاملات إرتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٥)
مصفوفة ارتباط بيرسون

Year	Age	Lev.	Size	ACG.	ACM.	ACIn	ACS.	Man.	Ins.	
									١	Ins.
								١	٠,١٣	Man.
							١	٠,٠٩	٠,١٤	ACS.
						١	٠,٠٧-	٠,١٨-	٠,٠٢	ACIn.
					١	٠,١٣	٠,٠١	٠,٠٥	٠,١٣	ACM.
				١	٠,٠٢	٠,١٤	٠,٠٧	٠,١٥	٠,٠٣-	ACG.
			١	٠,٠٤-	٠,٠٣	٠,١٢	٠,١٠-	٠,٠٥-	٠,٠١	Size
		١	٠,١٠	٠,٠٦-	٠,٠٦	٠,٠٦-	٠,٠٢-	٠,١٠	٠,١١	Lev.
	١	٠,١٢-	٠,٤١-	٠,٠٢	٠,٠٣-	٠,١٢	٠,٠٧	٠,١٢-	٠,١٢-	Age
١	٠,١١	٠,١١	٠,١٣	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١١	٠,٠١-	٠,٠٢	٠,٠٦	Year

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من مصفوفة ارتباط بيرسون أن أكبر معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بلغ ٠,٤١ أو ٤١% (وهو معامل الارتباط بين متغير عمر الشركة Age ومتغير حجم الشركة Size). وبالتالي، يمكن القول بأن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لا يعاني من مشكلة التعددية الخطية أو التداخل الخطي، وذلك لأن أقصى معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض لا يتجاوز ٩٠% (Alves, 2019; Alzoubi, 2019).

٢/٢/١/٥/٤ معامل تضخم التباين: Variance Inflation Factor (VIF)

يستخدم معامل تضخم التباين VIF في الحكم علي مدى وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض من عدمه، ويوضح الجدول رقم (٤-٦) التالي معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة والرقابية، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤-٦)

معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة والرقابية

Year	Age	Lev.	Size	ACG	ACM.	ACIn	ACS.	Man.	Ins.	
١,٠٨	١,٣٥	١,٠٦	١,٣٢	١,٠٧	١,٠٤	١,١٥	١,٠٥	١,١٢	١,٠٨	VIF

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤-٦) السابق، أن قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة والرقابية تتراوح بين ١,٠٤ ، ١,٣٥. وبالتالي، فإن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لا يعاني من مشكلة الإزدواج الخطي، وذلك لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة والرقابية تبلغ ١,٣٥ لمتغير عمر الشركة Age، وهذه القيمة تقل قيمتها عن (١,٠)، وهي القيمة القصوي المقبولة أو المسموح بها لمعامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة والرقابية (AI-Okaily and Naueihed, 2019; Alzoubi, 2019).

٣/١/٥/٤ اختبار الارتباط الذاتي: Autocorrelation Test

وتتمثل هذه المشكلة في أن عنصر الخطأ في فترة زمنية معينة يكون مرتبطاً بعنصر الخطأ في الفترة الزمنية السابقة له. وقد اعتمد الباحثان علي اختبار درين واتسون Durbin-Watson Test، وذلك للتحقق من عدم تأثر نموذج الانحدار الخطي المتعدد بمشكلة الارتباط الذاتي. ويوضح الجدول رقم (٧-٤) التالي قيمة درين واتسون D-W المحسوبة لنموذجي الانحدار، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٧-٤) نتائج اختبار درين واتسون Durbin-Watson Test

نموذج الانحدار الثاني	نموذج الانحدار الأول	قيمة درين واتسون D-W المحسوبة
١,٧٨٤	٢,٠٥٧	

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (٧-٤) أن قيمة درين واتسون D-W المحسوبة لنموذجي الانحدار تبلغ ٢,٠٥٧ ، ١,٧٨٤ علي الترتيب، وهذه القيم تقع داخل حدود المدى المثالي الذي يتراوح ما بين [١,٥ ، ٢,٥]، الأمر الذي يشير إلي عدم تأثر نموذج الانحدار الخطي بمشكلة الارتباط الذاتي (Hamdan, 2020).

ووفقاً لنتائج الإختبارات الإحصائية السابقة، فقد توصل الباحثان إلي صلاحية نموذجي الانحدار الخطي المتعدد لتفسير بيانات المشكلة محل الدراسة.

٢/٥/٤ الإحصاءات الوصفية: Descriptive Statistics

وتهدف إلي تقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (٨-٤) التالي:

جدول رقم (٨-٤) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري Std. Deviation	الوسط الحسابي أو المتوسط Mean	أقصى قيمة للمتغير Maximum	أدنى قيمة للمتغير Minimum	عدد المشاهدات N	متغيرات الدراسة Variables
٠,١٢٥	٠,٠٤٣-	٠,٥٩	٠,٥٤-	٣٠٠	UC التحفظ المحاسبي غير المشروط
٢,٠٠٢	١,٦٧٦	١٢,٩٤	٩,٦٣-	٣٠٠	CC التحفظ المحاسبي المشروط
٢٩,٦٢٦	٤٩,٠٦٦	١٠٠	صفر	٣٠٠	InsOwn الملكية المؤسسية
٣١,٩٦٦	٣٢,٢٥٦	١٠٠	صفر	٣٠٠	ManOwn الملكية الإدارية
٠,٩٤٧	٣,٤٥٧	٨	صفر	٣٠٠	ACSize حجم لجنة المراجعة
٠,٢١٠	٠,٨٨٩	١	صفر	٣٠٠	ACIndep إستقلالية لجنة المراجعة

الانحراف المعياري Std. Deviation	الوسط الحسابي أو المتوسط Mean	أقصى قيمة للمتغير Maximum	أدنى قيمة للمتغير Minimum	عدد المشاهدات N	متغيرات الدراسة Variables
٦,٠٦٨	٥,٧٣٧	٤٨	صفر	٣٠٠	ACMeeting تكرار إجتماعات لجنة المراجعة
٠,١٥٩	٠,٠٨٣	٠,٧٥	صفر	٣٠٠	ACGender تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس
٠,٦٤٢	٩,٣٤٠	١٠,٩٨	٧,٦٣	٣٠٠	Size حجم الشركة
٠,٩٦٨	٠,٥١٨	١,٠٧	٠,٠٠٤	٣٠٠	Leverage الرافعة المالية
٠,٣١٩	١,٤٢٢	٢,٠٥	صفر	٣٠٠	Age عمر الشركة
١,٧١١	٢,٥	٥	صفر	٣٠٠	Year سنة الدراسة

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤-٨) السابق، أن نسبة الاستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط UC يتراوح مدها بين -٠,٥٤ كحد أدنى و ٠,٥٩ كحد أقصى بمتوسط قدره -٠,٠٤٣ وإنحراف معياري قدره ٠,١٢٥، وهذا يشير إلي أن قيمة متوسط الاستحقاق السلبي سالبة، الأمر الذي يشير إلي تفضيل إدارات الشركات المصرية المدرجة بالبورصة لتبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Evana, 2020)، والتي قدمت أدلة علي أن متوسط مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة الاستحقاق السلبي يعادل -٠,٠١٣، وذلك استناداً لعينة مكونة من ٥٠٨ شركة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. كما قدمت تلك النتيجة دعماً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (Nasr and Ntim, 2018) من واقع البيئة المصرية، بأن متوسط مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة الاستحقاق السلبي يعادل -٠,٠١٨، وذلك استناداً إلي عينة قوامها ٦٧ شركة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX-100 خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، تختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (EI- Habashy, 2019) بأن متوسط مستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة الاستحقاق يعادل -٠,٠٧٣، استناداً إلي عينة قوامها ٢٤٠ مشاهدة تمثل ٤٠ شركة غير مالية من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، الأمر الذي يشير إلي ممارسة الشركات المصرية للاستحقاق الإيجابي من خلال تفضيل إدارات الشركات المصرية للسياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً عند إعداد قوائمها المالية.

وفي نفس السياق، يتضح من الجدول السابق أن مستوى التحفظ المحاسبي المشروط CC مقاساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية MTB يتراوح مدها من -٩,٦٣ كحد أدنى إلي ١٢,٩٤ بمتوسط قدره ١,٦٧٦ وإنحراف معياري قدره ٢,٠٠٢. وتشير هذه النتيجة إلي أن إدارات الشركات المصرية تتبني مستوى مرتفع من التحفظ المشروط عند إعداد قوائمها المالية، وذلك لأن

نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية بلغت ٦٧٦,١ : ١. وتتفق هذه النتيجة إلي حد ما مع ما أشارت إليه دراسة (Hamdan, 2020) بأن متوسط مستوى تحفظ الأرباح مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية يعادل ١,٣٢٠، وذلك استناداً لعينة قوامها ٢٩٥ مشاهدة تمثل ٥٩ بنك من البنوك المدرجة بالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦. وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Vardar and Erkol, 2019) بأن متوسط التحفظ المحاسبي المشروط مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية يعادل ٢,٤٢ للقطاع الصناعي، بينما ارتفع إلي ٣,٩٤ للقطاع المصرفي، وذلك استناداً لعينة شملت ١٦ شركة من القطاع الصناعي و ٨ بنوك من القطاع المصرفي من الشركات المدرجة ببورصة إسطنبول خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧. ولذا، يجادل الباحثان بأن إدارات الشركات المصرية تتبني مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد قوائمها المالية، وذلك لأن نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية أكبر من الواحد الصحيح. ومع بقاء الظروف الأخرى علي حالها بمرور الوقت، يشير إتساع الفجوة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية إلي تمسك معدي القوائم المالية بمستوي مرتفع من التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد القوائم المالية لتلك الشركات.

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٨) السابق إلي أن مدي نسبة الملكية المؤسسية لشركات العينة InsOwn يتراوح من صفر إلي ١٠٠% بمتوسط قدره ٤٩,٠٦٦%، وتشير تلك النتيجة إلي أن ٤٩% تقريباً من هيكل ملكية شركات العينة تستحوذ عليه المؤسسات. وتختلف هذه النتيجة بشكل كبير مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة، حيث أشارت دراسة (Salehi and Sehat, 2019) إلي أن متوسط نسبة الملكية المؤسسية لعينة من الشركات الإيرانية المدرجة ببورصة طهران خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ تعادل ٦٩,٩%. وبالنظر للبيئة المصرية، فقد أشارت دراسة (El-Habashy, 2019) إلي أن متوسط نسبة الملكية المؤسسية لعينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية تعادل ٢١% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. كما تشير النتائج إلي أن مدي نسبة الملكية الإدارية لشركات العينة ManOwn يتراوح من صفر إلي ١٠٠% بمتوسط قدره ٣٢,٢٥٦%، وتشير تلك النتيجة إلي أن ٣٢% تقريباً من هيكل ملكية شركات العينة تسيطر عليه مجالس إدارات تلك الشركات. وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة، حيث أشارت دراسة (Zulfiati and Lusiana, 2020) إلي أن متوسط نسبة الملكية الإدارية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة إندونيسيا يعادل ٦,٧% خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبالنظر للبيئة المصرية، فقد أشارت دراسة (El-Habashy, 2019) إلي أن متوسط نسبة الملكية الإدارية لعينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية تعادل ٧% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. ويمكن تفسير إختلاف نتائج الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة فيما يتعلق بنسب الملكية المؤسسية والإدارية إلي إختلاف بيئة التطبيق، أو إختلاف حجم العينة وفترة الدراسة مقارنة بالدراسات التي أجريت في البيئة المصرية.

وفي ذات السياق، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٨) السابق إلي أن مدي حجم لجنة المراجعة لشركات العينة ACSIZE يتراوح من صفر إلي ٨ أعضاء بمتوسط قدره ٣,٤٥٧ عضو، وتشير تلك النتيجة إلي أنه بينما لم تلتزم بعض الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة كأحد أهم قواعد حوكمة الشركات، إلا أن شركات أخرى ذهبت إلي زيادة لجان المراجعة كأداة رقابية فعالة علي السلوك الإنتهازي لإدارة الشركة. كما تؤكد تلك النتيجة علي إلتزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م، والتي تستوجب تشكيل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء (الدليل المصري

لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بخصوص عدد أعضاء لجنة المراجعة، حيث أشارت دراسة (Hamdan, 2020) بأن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يقدر بعدد ٣ أعضاء بالقطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي. كما أشارت دراسة (Evana, 2020) إلي أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يقدر بعدد ٣,٠٦ عضو بالتطبيق علي عينة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة إندونيسيا. كما قدمت تلك النتيجة أدلة داعمة للدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية، حيث توصلت دراسة (الإبياري، ٢٠١٢) إلي أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يقدر بعدد ٣,٠٦ عضو بالتطبيق علي عينة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. كما أشارت دراسة (سعودي، ٢٠١٦) إلي أن متوسط عدد أعضاء لجنة المراجعة يقدر بعدد ٣,٢٤ عضو بالتطبيق علي عينة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX70 خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

وفيما يتعلق بإستقلالية لجنة المراجعة ACIndep، تشير النتائج إلي أن متوسط إستقلالية لجان المراجعة لشركات العينة تبلغ ٠,٨٨٩، الأمر الذي يشير إلي أن ٨٩% تقريباً من أعضاء لجان المراجعة للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو المستقلين أو من ذوي الخبرة. وتقدم تلك النتيجة دعماً كبيراً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (سعودي، ٢٠١٦) بأن متوسط إستقلال أعضاء لجنة المراجعة يقدر بنسبة ٨٨% بالتطبيق علي عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وتؤكد تلك النتائج علي إلتزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م، والتي أشارت إلي تفضيل تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين أو من خارج الشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). كما تشير تلك النتائج إلي أن البيئة المصرية تتمتع بمستوي مرتفع من إستقلال لجان المراجعة مقارنة بالدراسات التي أجريت في بيئات أجنبية، حيث أشارت دراسة (Sultana, 2015) إلي أن متوسط إستقلالية لجان المراجعة بالشركات الأسترالية يقدر بحوالي ٦١%، في الوقت الذي أشارت فيه دراسة (Alzeban, 2020) إلي أن هذا المتوسط يصل إلي ٨٢% بالتطبيق علي عينة شملت أربع دول أوروبية.

وفيما يتعلق بتكرار إجتماعات لجنة المراجعة ACMeeting، تشير النتائج إلي أن عدد الإجتماعات في السنة يتراوح من صفر إلي ٤٨ بمتوسط قدره ٥,٧٣٧ إجتماع. وقد قدمت تلك النتيجة دعماً كبيراً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (سعودي، ٢٠١٦)، والتي توصلت إلي أن متوسط عدد إجتماعات لجنة المراجعة لعينة من الشركات المصرية يقدر بعدد ٥,٢٣ إجتماع خلال السنة. كما تؤكد تلك النتيجة علي إلتزام الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية بقواعد حوكمة الشركات المصرية الواردة بالإصدار الثالث الصادر في أغسطس ٢٠١٦م، والتي تستوجب إجتماع لجان المراجعة مرة واحدة علي الأقل كل ثلاثة أشهر، أي بواقع (٤) إجتماعات سنوياً كحد أدني (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

وبالنسبة لتنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ACGender، تشير النتائج إلي أن متوسط نسبة تمثيل العنصر النسائي بلجان المراجعة للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية يقدر بنسبة ٠,٠٨٣. وتشير تلك النتيجة إلي أن ٨,٣% من أعضاء لجان المراجعة بالشركات المصرية من الإناث. وتعد هذه النسبة أقل من النسب السائدة ببيئات الأعمال الأخرى، حيث أشارت دراسة (Sudarman and Hidayat, 2019) إلي أن نسبة تواجد الإناث بلجان المراجعة للشركات الصناعية الإندونيسية تبلغ ٢٨,٨%، في الوقت الذي أشارت فيه دراسة (Abdullah and

Ismail, 2016) إلي أن نسبة تمثيل الإناث بلجان المراجعة في الشركات الماليزية تقدر بنسبة ٦٤,٥%. كما تؤكد تلك النتائج علي أن البيئة المصرية بحاجة إلي قواعد إلزامية لضمان تمثيل الإناث بلجان المراجعة بشكل أكثر فعالية.

وبالنسبة للمتغيرات الرقابية للدراسة، تشير نتائج الدراسة إلي أن متوسط حجم الشركة Size مقياساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول يبلغ ٩,٣٤٠. كما أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة إجمالي الديون أو إجمالي الالتزامات إلي إجمالي القيمة الدفترية للأصول Leverage يبلغ ٥١,٨%، وهذا يشير إلي أن شركات العينة تعتمد علي الديون بنسبة ٥١,٨% في تمويل أصولها. وفيما يتعلق بمتغير عمر الشركة Age، تشير نتائج الدراسة إلي أن متوسط عمر شركات العينة مقياساً باللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات من تاريخ تأسيس الشركة إلي سنة الإختبار يقدر بـ ١,٤٢٢. أما فيما يتعلق بمتغير السنة Year، فتشير النتائج إلي أن فترة الدراسة تتراوح من صفر إلي ٥ سنوات بمتوسط قدره ٢,٥ سنة، حيث تشير القيمة (صفر) إلي سنة ٢٠١٤، في حين تشير القيمة (٥) إلي سنة ٢٠١٩.

٣/٥/٤ نتائج الانحدار متعدد المتغيرات: Multivariate Regression Results

إستناداً لنتائج التحليل الإحصائي، فقد لاحظ الباحثان عدم معنوية نموذج الانحدار الأول، وذلك لأن مستوى الدلالة للنموذج ككل ($\alpha = 0,791$)، وهذا المستوي أكبر من مستوي المعنوية المقبول ٥,٠%. كما تشير النتائج إلي معنوية نموذج الانحدار الثاني، وذلك لأن مستوي الدلالة للنموذج ككل ($\alpha = 0,000$)، وهذا المستوي أقل من مستوي المعنوية المقبول ٥,٠%. وهذا ما يتضح من الجدول رقم (٤-٩) التالي:

جدول رقم (٤-٩) نتائج التحليل الإحصائي لنموذجي الانحدار

نموذج الانحدار الثاني		نموذج الانحدار الأول		متغيرات الدراسة
مستوي الدلالة Asymp.Sig	معاملات الانحدار Beta Coefficients	مستوي الدلالة Asymp.Sig	معاملات الانحدار Beta Coefficients	
٥,٠١٦ معنوي	٥,٣٥٩	٥,٥١٣ غير معنوي	٥,٠٩٥-	Constant (β_0) ثابت الانحدار
٥,٧٩٨ غير معنوي	٥,٠٠١-	٥,٠٦٥ غير معنوي	صفر	InsOwn (β_1) الملكية المؤسسية
٥,٠٠١ معنوي	٥,٠١٢-	٥,٧٠٩ غير معنوي	٥,٠٠٠٠٩	ManOwn (β_2) الملكية الإدارية
٥,٧١ غير معنوي	٥,٠٤٥	٥,١٦٤ غير معنوي	٥,٠١١-	ACSize (β_3) حجم لجنة المراجعة
٥,٠٠٥ معنوي	١,٦٢٠	٥,٦٨١ غير معنوي	٥,٠١٥	ACIndep (β_4) إستقلالية لجنة المراجعة
٥,٧٦٤ غير معنوي	٥,٠٠٦-	٥,٧٩٩ غير معنوي	صفر	ACMeeting (β_5) تكرار إجتماعات لجنة المراجعة
٥,٠٠٠ معنوي	٢,٦١٣	٥,٦٩٩ غير معنوي	٥,٠١٨-	ACGender (β_6) تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس
٥,٧١١ غير معنوي	٥,٠٧٤-	٥,٦٢ غير معنوي	٥,٠٠٦	Size (β_7) حجم الشركة
٥,٦٩٢ غير معنوي	٥,٠٤٧	٥,٩٤٨ غير معنوي	صفر	Leverage (β_8) الرافعة المالية

نموذج الانحدار الثاني		نموذج الانحدار الأول		متغيرات الدراسة
مستوي الدلالة Asymp.Sig	معاملات الانحدار Beta Coefficients	مستوي الدلالة Asymp.Sig	معاملات الانحدار Beta Coefficients	
٠,٠٣١ معنوي	-٠,٨٨١	٠,٩٧٥ غير معنوي	٠,٠٠١	Age(β_9) عمر الشركة
٠,١٩٨ غير معنوي	-٠,٠٨٧	٠,٤٩٤ غير معنوي	-٠,٠٠٣	Year(β_{10}) سنة الدراسة
٠,٠٠٠ معنوي		٠,٧٩١ غير معنوي	Asymp.Sig ككل للنموذج	
٠,١٠٦		٠,٠٢١	معامل التحديد R Square	

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٩) إلي عدم معنوية جميع متغيرات الدراسة سواء المستقلة أو الرقابية في علاقتها بنسبة الاستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط، وذلك لأن مستوي الدلالة لجميع متغيرات نموذج الانحدار الأول أكبر من مستوي المعنوية المقبول ٠,٠٥. كما تشير تلك النتائج إلي عدم معنوية نموذج الانحدار الأول، وذلك لأن مستوي الدلالة للنموذج ككل ($\alpha = ٠,٧٩١$)، وهذا المستوي أكبر من مستوي المعنوية المقبول ٠,٠٥، وهو الأمر الذي يشير إلي عدم إمكانية استخدام النموذج في التقدير أو التنبؤ. وأيضاً، فقد أظهرت النتائج إنخفاض القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأول والتي تبلغ ٠,٠٢١، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى علي عدم معنوية نموذج الانحدار الأول وإنخفاض قدرته التفسيرية والتنبؤية. وعلي الجانب الآخر، تشير النتائج إلي معنوية نموذج الانحدار الثاني، وذلك لأن مستوي الدلالة للنموذج ككل ($\alpha = ٠,٠٠٠$)، وهذا المستوي أقل من مستوي المعنوية المقبول ٠,٠٥، وهو الأمر الذي يشير إلي قوة معنوية النموذج وإرتفاع قدرته التفسيرية والتنبؤية. كما تشير النتائج إلي أن معامل التحديد R Square لنموذج الانحدار الثاني يبلغ ٠,١٠٦، الأمر الذي يشير إلي قدرة نموذج الانحدار الثاني علي تفسير ١٠,٦ % من التغيرات في نسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.

٤/٥/٣/١ نتائج اختبار الفرض الأول "نسبة الملكية المؤسسية":

تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية InsOwn ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقاساً بنسبة الإستحقاق السلبي. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني إلي عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية InsOwn ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقاساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الانحدار ($\beta_1 = -٠,٠٠١$) بمستوي دلالة ($\alpha = ٠,٧٩٨$ غير معنوي). وتشير تلك النتيجة إلي أن نسبة الملكية المؤسسية لشركات العينة لا تعد من المحددات التي يتوقف عليها مستوي التحفظ المحاسبي بالبيئة المصرية. وتقدم تلك النتيجة دعماً للنتيجة التي توصلت إليها دراسة (Salehi and Sehat, 2019)، والتي أشارت إلي عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي نسبة القيمة الدفترية للسهم إلي قيمته الدفترية كمؤشر علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات الإيرانية. كما قدمت تلك النتيجة دعماً إضافياً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (Thomas et al., 2020) بعدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية. وتتناقض تلك النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية ومستوي

التحفظ الذي تنطوي عليه السياسات المحاسبية (e.g. Lin et al., 2014; Khalil et al., 2019; Nur et al., 2019). وفي نفس الوقت، لم تقدم تلك النتيجة دعماً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (El-Habashy, 2019) بوجود علاقة سلبية معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية. وبالتالي، تشير تلك النتيجة إلي أن المستثمرين المؤسسيين لا يشكلون ضغطاً علي إدارات الشركات لتبني السياسات المحاسبية المتحفظة، علاوةً علي عدم تأثر إدارات الشركات بمستوي الملكية المؤسسية عند المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية. وتشير تلك النتائج إلي عدم صحة الفرض الأول المتنبأ به، والقائل بوجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية، الأمر الذي يشير إلي رفض الفرض الأول للبحث.

٢/٣/٥/٤ نتائج اختبار الفرض الثاني "نسبة الملكية الإدارية":

بينما تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ManOwn ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقياساً بنسبة الاستحقاق السلبي. فإن نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني تشير إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ManOwn ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الانحدار $(\beta_2 = -0.012)$ بمستوي دلالة $(\alpha = 0.001)$ معنوي. وتشير تلك النتيجة إلي تفضيل إدارات الشركات غير المالية المصرية لبدائل السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة. وتقدم تلك النتيجة دعماً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (Cullinan et al., 2012)، والتي أشارت إلي وجود تأثير سلبي معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات الصينية. كما قدمت تلك النتيجة دعماً إضافياً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (Liu, 2019) بوجود ارتباط سلبي معنوي بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات الصينية. كما تتفق تلك النتيجة مع بعض الدراسات التي أشارت إلي أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة يزيد من حدة مشاكل الوكالة، الأمر الذي يدفع الإدارة لتبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً (Mohammed et al., 2017; Sugiarto and Fachrurrozi, 2018). وتتناقض تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Ellili, 2013) بأن زيادة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة يعزز من مستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات تلك الشركات، وتساعد علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتعزز من جودة المعلومات المحاسبية في نهاية المطاف. وبالتالي، تشير تلك النتائج إلي عدم صحة الفرض الثاني المتنبأ به فيما يتعلق بمستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط، في الوقت الذي قدمت فيه تلك النتائج أدلة داعمة علي وجود تأثير سلبي معنوي لنسبة الملكية الإدارية علي مستوي التحفظ المحاسبي المشروط، الأمر الذي يشير إلي قبول الفرض الثاني للبحث فيما يتعلق بالشق المشروط من التحفظ المحاسبي، مع رفض الفرض الثاني للبحث فيما يتعلق بالشق غير المشروط.

٣/٣/٥/٤ نتائج اختبار الفرض الثالث "حجم لجنة المراجعة":

تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ACSize ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقياساً بنسبة الاستحقاق السلبي. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ACSize ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الانحدار $(\beta_3 = 0.045)$ بمستوي دلالة $(\alpha = 0.71)$ غير معنوي. وتشير تلك النتيجة إلي أن عدد أعضاء لجنة المراجعة لا يعد من

المحددات التي يتوقف عليها مستوى التحفظ المحاسبي بشقيه المشروط وغير المشروط. وتقدم تلك النتيجة دعماً للنتائج السابقة التي أجريت في بيئات أجنبية، حيث أشارت دراسة (Olyhoek, 2017) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركات الأمريكية. وأيضاً، فقد أشارت دراسة (Astami and Rusmin, 2018) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي ممارسات إدارة الأرباح للشركات الأسترالية. كما أشارت دراسة (Evana, 2020) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الإندونيسية. وعلي مستوى البيئة المصرية، تقدم تلك النتيجة دعماً إضافياً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (سعودي، ٢٠١٦) بعدم وجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي لعينة من الشركات المصرية المدرجة بمؤشر EGX70 خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن عدد أعضاء لجنة المراجعة لا يشكلون ضغطاً علي إدارات الشركات لتبني السياسات المحاسبية المتحفظة، وذلك لأن الأهم من عدد الأعضاء هو الخبرات المالية والمحاسبية التي تتوافر لدي هؤلاء الأعضاء كدافع لتبني السياسات المحاسبية المتحفظة (Evana, 2020). وبالتالي، تشير تلك النتائج إلي عدم صحة الفرض الثالث المتنبأ به، والقائل بوجود علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية، الأمر الذي يشير إلي رفض الفرض الثالث للبحث.

٤/٣/٥/٤ نتائج اختبار الفرض الرابع "استقلالية لجنة المراجعة":

تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة ACIndep ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقياساً بنسبة الإستحقاق السلبي. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي أشارت إليها دراسة (Sultana, 2015) بعدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي نسبة الإستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأسترالية. كما تتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Olyhoek, 2017) بعدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي نسبة الإستحقاق السلبي كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأمريكية. وعلي الجانب الآخر، تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة ACIndep ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الانحدار ($\beta_4 = 1,620$) بمستوي دلالة ($\alpha = 0,005$ معنوي). وتشير تلك النتيجة إلي تفضيل إدارات الشركات غير المالية المصرية لبدائل السياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة استقلال لجنة المراجعة. وتقدم تلك النتيجة دعماً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (سعودي، ٢٠١٦) بوجود علاقة إيجابية معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المصرية مقياساً بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية. كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Hamdan, 2020)، والتي أشارت إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة علي مستوى تحفظ الأرباح للبنوك المدرجة بدول مجلس التعاون الخليجي مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية. وتشير تلك النتائج إلي أن استقلالية لجنة المراجعة تقلل من احتمالات تعرضها للضغوط، وتعزز من موضوعيتها، الأمر الذي يحد من السلوك الإنتهازي لإدارة الشركة، ويدفعها لتبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي المشروط. وبالتالي، تشير تلك النتائج إلي عدم صحة الفرض الرابع المتنبأ به فيما يتعلق بالعلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط، في الوقت الذي قدمت فيه تلك النتائج أدلة داعمة علي صحة الفرض الرابع فيما يتعلق بمستوي التحفظ المحاسبي المشروط.

٥/٣/٥/٤ نتائج اختبار الفرض الخامس " تكرر إجتماعات لجنة المراجعة":

تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين تكرر إجتماعات لجنة المراجعة ACMeeting ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقياساً بنسبة الإستحقاق السلبي. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني إلي عدم وجود علاقة معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة ACMeeting ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الانحدار ($\beta_5 = -0,006$) بمستوي دلالة ($\alpha = 0,05$) غير معنوي. وتشير تلك النتيجة إلي أن عدد إجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة لا تعد من المحددات التي يتوقف عليها مستوي التحفظ المحاسبي بشقيه المشروط وغير المشروط. وتقدم تلك النتيجة دعماً للنتائج السابقة التي أجريت في بيئات أجنبية، حيث أشارت دراسة (Lin and Yang, 2006) إلي عدم وجود تأثير معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي جودة التقارير المالية. كما أشارت دراسة (Sellami and Fendri, 2017) إلي عدم وجود ارتباط معنوي بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي جودة الأرباح بالتطبيق علي عينة من الشركات بدولة جنوب أفريقيا. وهي نفس النتيجة التي أشارت إليها دراسة (Hamdan, 2020) بعدم وجود تأثير معنوي لعدد إجتماعات لجنة المراجعة علي مستوي تحفظ الأرباح للبنوك المدرجة بدول مجلس التعاون الخليجي. وعلي مستوي البيئية المصرية، لم تقدم تلك النتيجة أدلة داعمة للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (سعودي، ٢٠١٦) بوجود علاقة إيجابية معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المصرية. ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن عدد إجتماعات لجنة المراجعة لا تمثل عاملاً جوهرياً في تحديد مستوي التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المصرية، وذلك لأن زيادة عدد الإجتماعات لا تحمل أية إشارات لإدارات الشركات، في الوقت الذي قد تهتم فيه الإدارة بفعالية إجتماعات لجنة المراجعة وليس مجرد تكرارها كمحدد للحد من السلوك الإنتهازي لمديري تلك الشركات. وبالتالي، تشير تلك النتائج إلي عدم صحة الفرض الخامس المنتبأ به، والقائل بوجود علاقة معنوية بين تكرر إجتماعات لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي للشركات المساهمة المصرية.

٦/٣/٥/٤ نتائج اختبار الفرض السادس "تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس":

تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ACGender ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقياساً بنسبة الإستحقاق السلبي. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي أشارت إليها دراسة (Abdullah and Ismail, 2016) بعدم وجود علاقة معنوية بين التنوع وفقاً للجنس ونسبة الاستحقاق كمؤشر علي ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يشير لعدم وجود تأثير لجنس أعضاء لجنة المراجعة علي مستوي التحفظ المحاسبي للشركات الماليزية. وعلي الجانب الآخر، تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني إلي وجود علاقة إيجابية معنوية بين تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ACGender ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الانحدار ($\beta_6 = 2,613$) بمستوي دلالة ($\alpha = 0,000$) معنوي. وتشير تلك النتيجة إلي تفضيل إدارات الشركات غير المالية المصرية لبدائل السياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة تمثيل العنصر النسائي بلجنة المراجعة. وتقدم تلك النتيجة دعماً للنتيجة التي أشارت إليها دراسة (Oradi and Izadi, 2019) بأن زيادة نسبة تمثيل الإناث بلجنة المراجعة يقلل من احتمالات إعادة إصدار القوائم المالية للشركات الإيرانية كمؤشر علي تفضيل إدارات تلك الشركات للسياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً. كما تتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Sudarman and Hidayat, 2019) بأن تواجد الإناث في لجنة المراجعة يقلل من

ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإندونيسية. وتشير تلك النتائج إلي ميل الإناث لتفضيل السياسات المحاسبية المتحفظة، وتعزيز السلوك الأخلاقي داخل الشركة، علاوةً علي تفضيل الممارسات المحاسبية الأقل مخاطرة، الأمر الذي يساعد في الحد من السلوك الإنتهازي لإدارات الشركات غير المالية المصرية. ووفقاً لذلك، تشير تلك النتائج إلي عدم صحة الفرض السادس المتنبأ به فيما يتعلق بالعلاقة بين تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط، في الوقت الذي قدمت فيه تلك النتائج أدلة داعمة علي صحة الفرض السادس بخصوص زيادة مستوى التحفظ المحاسبي المشروط مع زيادة نسبة تمثيل الإناث بلجنة المراجعة.

٧/٣/٥/٤ نتائج الإنحدار للمتغيرات الرقابية:

تشير نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار الأول إلي عدم وجود علاقة معنوية بين جميع المتغيرات الرقابية للدراسة ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط UC مقاساً بنسبة الإستحقاق السلبي. إلا أن نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار الثاني تشير إلي وجود علاقة سلبية معنوية بين عمر الشركة Age ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC مقاساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية، وذلك لأن قيمة معامل الإنحدار ($\beta_0 = -0,881$) بمستوي دلالة ($\alpha = 0,031$) معنوي، في الوقت الذي لا توجد فيه علاقة معنوية بين باقي المتغيرات الرقابية - حجم الشركة Size، ونسبة الرافعة المالية Leverage، وسنة الإختبار Year - ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط CC الذي يتبناه معدي التقارير المالية في البيئة المصرية. وفيما يتعلق بحجم الشركة Size، تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة بشأن عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يشير إلي أن مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات لا يتوقف علي حجم أصول الشركة (e.g. Lim, 2011; Olyhoek, 2017; Salehi and Sehat, 2019; Zulfiati and Lusiana, 2020). أما فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية Leverage، تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة بشأن عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة ديون الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي، الأمر الذي يشير إلي أن مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات لا يتوقف علي هيكل تمويل الشركة (e.g. Alves, 2019; El-Habashy, 2019). وبالنسبة لعمر الشركة Age، تشير نتائج الدراسة الحالية إلي أن عمر الشركة يعد من محددات التحفظ المحاسبي غير المشروط، مع إتجاه إدارات الشركات لتبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً مع زيادة عمر الشركة. وتختلف هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Hamdan, 2020) بإتجاه إدارات الشركات لتبني السياسات المحاسبية الأكثر تحفظاً مع زيادة عمر الشركة. وبالنسبة لمتغير سنة الإختبار Year، تشير نتائج الدراسة إلي عدم وجود علاقة معنوية بين سنة الدراسة ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه إدارات الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية.

٦/٤ تحليل إضافي: Additional Analysis

استخدم الباحثان أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression بغرض تحديد المتغيرات المستقلة الأكثر ارتباطاً بمستوي التحفظ المحاسبي المشروط، علاوةً علي تحديد المتغيرات المستقلة الواجب استبعادها من نموذج الإنحدار الثاني نتيجة لعدم معنويتها في علاقتها بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية كمؤشر علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط. ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائي، فقد أظهر استخدام هذا التحليل وجود أربع مراحل تدريجية لتعزيز القدرة التفسيرية والتنبؤية لنموذج الإنحدار الثاني، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (٤-١٠) التالي:

جدول رقم (٤-١٠)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression

مستوي الدلالة Asymp.Sig	معامل التحديد R Square	المتغيرات المستقلة الداخلة في كل مرحلة	تدرج النموذج
٠,٠٠٩ معنوي	٠,٠٢٢	ACGender تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس	١
٠,٠٠١ معنوي	٠,٠٤٨	ACGender, ACIndep تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس، إستقلالية لجنة المراجعة.	٢
٠,٠٠٠ معنوي	٠,٠٨٠	ACGender, ACIndep, ManOwn تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس، إستقلالية لجنة المراجعة، الملكية الإدارية.	٣
٠,٠٠٠ معنوي	٠,٠٩٨	ACGender, ACIndep, ManOwn, Age تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس، إستقلالية لجنة المراجعة، الملكية الإدارية، عمر الشركة.	٤

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤-١٠) السابق، أن المتغيرات المستقلة والرقابية التي يجب تضمينها بالنموذج هي أربعة متغيرات فقط، وهي وفقاً لأهميتها: تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ACGender؛ واستقلالية لجنة المراجعة ACIndep؛ ونسبة الملكية الإدارية ManOwn؛ وعمر الشركة Age. وبالتالي، فقد تم استبعاد ستة متغيرات مستقلة ورقابية من النموذج لعدم معنويتها، وهذه المتغيرات هي: نسبة الملكية المؤسسية InsOwn؛ وحجم لجنة المراجعة ACSize؛ وتكرار إجتماعات لجنة المراجعة ACMeeting؛ وحجم الشركة Size؛ ونسبة الرافعة المالية Leverage؛ وسنة الدراسة Year. كما أظهر التحليل أن متغير تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ACGender هو أكثر المتغيرات إرتباطاً بمستوي التحفظ المحاسبي المشروط في نموذج الانحدار الثاني، وذلك لأن معامل التحديد R Square لهذا المتغير يبلغ ٠,٠٢٢ بمستوي دلالة Asymp.Sig قدره ٠,٠٠٩. ويشير ذلك إلي أن متغير نسبة تمثيل الإناث بلجان المراجعة يفسر حوالي ٢,٢% من مستوي التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه إدارات تلك الشركات، وهذا يعني أن إضافة عنصر نسائي للجنة المراجعة يعزز من مستوي التحفظ المحاسبي المشروط بمعدل ٢,٢%. وفي الترتيب الثاني، أظهر التحليل أهمية إدخال متغير استقلالية لجنة المراجعة ACIndep كدافع لتبني إدارات الشركات للسياسات المحاسبية المتحفظة، حيث أظهر التحليل تحسن القدرة التفسيرية للنموذج من ٠,٠٢٢ إلي ٠,٠٤٨ بعد إدخال متغير استقلالية لجنة المراجعة، الأمر الذي يشير إلي أن متغير استقلالية لجنة المراجعة يفسر حوالي ٢,٦% من مستوي التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية. كما أظهر التحليل تحسن معنوية النموذج من ٠,٠٠٩ إلي ٠,٠٠١ بعد إدخال متغير استقلالية لجنة المراجعة لنموذج الانحدار. وفي الترتيب الثالث، أظهر التحليل أهمية إدخال متغير نسبة الملكية الإدارية

ManOwn كمحدد لمستوي التحفظ المحاسبي المشروط في البيئة المصرية، حيث أظهر التحليل تحسن القدرة التفسيرية للنموذج من ٠,٠٤٨ إلى ٠,٠٨٠ بعد إدخال متغير نسبة الملكية الإدارية، الأمر الذي يشير إلي أن متغير نسبة الملكية الإدارية يفسر حوالي ٣,٢% من التغيرات في مستوى التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية. كما أظهر التحليل تحسن معنوية النموذج من ٠,٠٠١ إلى ٠,٠٠٠ بعد إدخال متغير نسبة الملكية الإدارية لنموذج الإنحدار الثاني. وفي الترتيب الرابع والأخير، أظهر التحليل أهمية إدخال متغير عمر الشركة Age كمحدد لمستوي التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية، حيث أظهر التحليل تحسن القدرة التفسيرية للنموذج من ٠,٠٨٠ إلى ٠,٠٩٨ بعد إدخال متغير عمر الشركة، الأمر الذي يشير إلي أن متغير عمر الشركة يفسر حوالي ١,٨% من التغيرات في مستوى التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتمسك به إدارات الشركات في البيئة المصرية. وبالتالي، فإن نتائج تحليل الإنحدار المتعدد التدريجي توفر دعماً إضافياً لنتائج التحليل الإحصائي لنموذج الإنحدار الثاني.

٥- النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية: ١/٥ النتائج:

- استهدفت هذه الدراسة إختبار أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة علي مستوى التحفظ المحاسبي الذي تنطوي عليه التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:
- ١- عدم وجود علاقة معنوية بين جميع متغيرات الدراسة ومستوي التحفظ المحاسبي غير المشروط الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية، وهذه المتغيرات هي: نسبة الملكية المؤسسية؛ ونسبة الملكية الإدارية؛ وحجم لجنة المراجعة؛ واستقلالية لجنة المراجعة؛ وتكرار إجتماعات لجنة المراجعة؛ وتنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس؛ وحجم الشركة؛ ونسبة الرافعة المالية؛ وعمر الشركة؛ وسنة الدراسة. وتشير تلك النتيجة إلي أن هذه المتغيرات لا تعد من المحددات التي يتوقف عليها مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط في البيئة المصرية.
 - ٢- عدم وجود تأثير معنوي لكل من نسبة الملكية المؤسسية؛ وحجم لجنة المراجعة؛ وتكرار إجتماعات لجنة المراجعة؛ وحجم الشركة؛ ونسبة الرافعة المالية؛ وسنة الدراسة علي مستوى التحفظ المحاسبي المشروط الذي تتبناه إدارات الشركات المصرية عند إعداد قوائمها المالية. وتشير تلك النتيجة إلي أن هذه المتغيرات لا تعد من المحددات التي يتوقف عليها مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في البيئة المصرية.
 - ٣- وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة الملكية الإدارية ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط مقاساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية. وتشير تلك النتيجة إلي تفضيل إدارات الشركات غير المالية المصرية لبدائل السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة.
 - ٤- وجود علاقة إيجابية معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط مقاساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية. وتشير تلك النتيجة إلي تفضيل إدارات الشركات غير المالية المصرية لبدائل السياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة استقلال لجنة المراجعة، حيث يقود استقلال لجنة المراجعة للحد من احتمالات تعرضها للضغوط، وتعزيز موضوعيتها، الأمر الذي يحد من السلوك الإنتهازي لإدارة الشركة، ويدفعها لتبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي المشروط.

- ٥- وجود علاقة إيجابية معنوية بين تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية. وتشير تلك النتيجة إلي تفضيل إدارات الشركات غير المالية المصرية لبدائل السياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة تمثيل العنصر النسائي بلجنة المراجعة.
- ٦- وجود علاقة سلبية معنوية بين عمر الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي المشروط مقياساً بنسبة القيمة السوقية للسهم إلي قيمته الدفترية. وتشير تلك النتيجة إلي أن عمر الشركة يعد من محددات التحفظ المحاسبي غير المشروط، مع إتجاه إدارات الشركات لتبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً مع زيادة عمر الشركة.
- ٧- تشير نتائج التحليل الإضافي إلي أن أهم المتغيرات التي يتوقف عليها مستوي التحفظ المحاسبي المشروط وفقاً لأولويتها، هي علي النحو التالي: تنوع لجنة المراجعة وفقاً للجنس؛ يليه استقلالية لجنة المراجعة؛ ثم نسبة الملكية الإدارية؛ وأخيراً عمر الشركة.

٢/٥ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحثان بما يلي:

- ١- يجب أن تحرص الجمعية العامة للمساهمين علي وجود توازن في تشكيل مجلس الإدارة، بحيث لا تزيد نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة إلي حد كبير، ويرجع ذلك إلي تفضيل إدارات الشركات المصرية لبدائل السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة.
- ٢- يجب علي الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية إصدار قرارات إلزامية لضمان استقلال أعضاء لجنة المراجعة، علي أن تتضمن تلك القواعد حظر ضم أي عضو تنفيذي لتشكيل لجنة المراجعة، ويرجع ذلك إلي تفضيل إدارات الشركات المصرية لبدائل السياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة استقلال لجنة المراجعة.
- ٣- يجب علي الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية إصدار قرارات إلزامية لضمان تمثيل الإناث بلجان المراجعة، ويرجع ذلك إلي تفضيل إدارات الشركات المصرية لبدائل السياسات المحاسبية المتحفظة مع زيادة تمثيل العنصر النسائي بلجنة المراجعة.
- ٤- يجب علي مجالس إدارات الشركات المصرية أن تحرص علي زيادة نسبة تمثيل الإناث بلجنة المراجعة، ويرجع ذلك إلي ميل الإناث لتفضيل السياسات المحاسبية المتحفظة، وتعزيز السلوك الأخلاقي داخل الشركة، علاوةً علي تفضيل الممارسات المحاسبية الأقل مخاطرة، الأمر الذي يساعد في الحد من السلوك الإنتهازي لإدارات تلك الشركات.

٣/٥ مجالات البحث المستقبلية:

في ضوء نتائج البحث الحالية، يقترح الباحثان ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام للنقاط البحثية التالية في البحوث المستقبلية:

- ١- دراسة أثر نسبة الملكية العائلية علي مستوي التحفظ المحاسبي.
- ٢- دراسة أثر هيكل التمويل علي مستوي التحفظ المحاسبي.
- ٣- دراسة أثر فعالية المراجعة الداخلية علي مستوي التحفظ المحاسبي.
- ٤- دراسة أثر نوع مكتب المراجعة علي مستوي التحفظ المحاسبي.

٦- قائمة المراجع:
١/٦ المراجع العربية:

- إبراهيم، إبراهيم حسن، (٢٠٠٤)، "الإحصاء التحليلي وتطبيقاته في مجال الأعمال والإقتصاد"، كلية التجارة - جامعة طنطا، ١٥-١٤.
- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٨)، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية"، التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول: ١-٥٧.
- الإبياري، هشام فاروق مصطفى، (٢٠١٢)، "مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، ٤: ١٢٢-٥٣.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات، (٢٠١٦)، "الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية"، الإصدار الثالث - أغسطس: ١-٤٨، متاح علي: <http://www.eiod.org>.
- جابر، خالد فتحي، (٢٠١٢)، "إطار مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار: دراسة تطبيقية على البورصة المصرية"، الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس، ١٦(٢): ٣٠٣-٢٤٣.
- حسن، نصر طه، (٢٠١٥)، "حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية أدلة عملية من البيئة السعودية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر، العدد الثالث (يوليو): ٤٤٥-٤٧٦.
- سعودي، سامح محمد لطفي، (٢٠١٦)، "أثر خصائص جودة لجان المراجعة علي تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الأول: ٤٣-٨٦.
- عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠)، "دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة - دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية"، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كلية إدارة الاعمال - جامعة الملك سعود: ١-٣٧.
- فؤاد، ريمون ميلاد، (٢٠١٦)، "أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS علي التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٠(٢): ٥٧٢-٥١٧.
- فودة، السيد أحمد، (٢٠١٦)، "أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية"، الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٠(٤): ٦٥٠-٥٨٥.
- كساب، ياسر السيد، (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي - دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢(٢): ٣٤٠-٢٩٨.
- موقع البورصة المصرية، (٢٠٢٠)، "بيانات السوق - القطاعات"، متاح علي: <http://www.egx.com.eg>

٢/٦ المراجع الأجنبية:

- Abdullah S.N. and Ismail Ku, (2016), "Women directors, family ownership and earnings management in Malaysia", **Asian Review of Accounting**, 24(4): 525-550.
- Ahmed K. and Henry D., (2012), "Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms", **Accounting and Finance**, 52(3): 631-662.
- Ahmed S. and Duellman S., (2007), "Evidence on the role of accounting conservatism in corporate governance", **Journal of Accounting and Economics**, 43: 411-437.
- Al-Absy M. S., Ismail Ku and Sitraselvi Chandren, (2019), "Audit committee chairman characteristics and earnings management: The influence of family chairman", **Asia-Pacific Journal of Business Administration**, 11(4): 339-370.
- Al-ahdal W. M., Alsamhi M., Tabash M. and Farhan N., (2020), "The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation", **Research in International Business and Finance**, 51: 1-13, Available at: <http://www.elsevier.com>.
- Alfian A. D., Amir A., Sri R. and Machpuddin A., (2020), "Firm Size, Share Ownership, Firm Value and Conditional Conservatism", **Economics & Business**, 31(1): 1-7.
- Alkurdi A., Al-Nimer M. and Dabaghia M., (2017), "Accounting conservatism and ownership structure effect: Evidence from industrial and financial Jordanian listed companies", **International Journal of Economics and Financial**, 7(2): 608-619.
- Al-Musali M. A., Qeshta M., Al-Attafi M. and Al-Ebel A., (2019), "Ownership structure and audit committee effectiveness: evidence from top GCC capitalized firms", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, 12(3):407-425.
- Almutairi, Ali R. and Quttainah A, (2019), "Corporate governance and accounting conservatism in Islamic banks", **Thunderbird Int. Bus. Rev.**, 61: 745-764, Available at: <http://www.wileyonlinelibrary.com>.

- Al-Okaily Jihad and Naueihed S., (2019), "Audit committee effectiveness and family firms: impact on performance", **Management Decision**, 1-14.
- Alves Sandra, (2019), "Ownership Concentration and Accounting Conservatism: Portuguese Evidence", **Journal of Business & Economic Policy**, 6(3): 1-9.
- Alzeban Abdulaziz, (2020), "The impact of audit committee, CEO, and external auditor quality on the quality of financial reporting", **CORPORATE GOVERNANCE**, 20(2): 263-279.
- Alzoubi Ebraheem S. S., (2019), "Audit committee, internal audit function and earningsmanagement: Evidence from Jordan", **Meditari Accountancy Research**, 27(1): 72-90.
- Amran N. A. and Abdul Manaf K. B., (2014), "Board independence and accounting conservatism in Malaysian Companies", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 164: 403 – 408, Available at: <http://www.sciencedirect.com>.
- Astami Emita W. and Rusmin Rusmin, (2018), "Corporate Governance and Earnings Management: The Role of Board of Directors and Audit Committee in Financially Distressed Firms", **International Journal of Service Management and Sustainability**, 3(1): 113- 144.
- Ball R., Robin A. and Sadka G., (2008), "Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timelines and conservatism", **Review of Accounting studies**, 13: 1-52.
- Basu S., Huang AY-F, Mitsudome T. and Weintrop J., (2005), "Timeliness and conservatism of Taiwanese earnings", **Asia Pac J Account Econ**, 12:113–134.
- Basu Sudipta (2005), "Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", **Review of Accounting Studies**, 10: 311–321.
- Basu Sudipta, (1997), "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting and Economics**, 24: 3-37.
- Beaver W. and Ryan S., (2000), "Biases And Lags In Book Value And Their Effects On The Ability Of The Book-To-Market Ratio To Predict Book Return On Equity", **Journal of Accounting Research**, 38(1): 127–148.

- Beaver W., landsman W. and Owens E., (2012), "Asymmetry in earnings timeliness and persistence: A simultaneous equations approach", **Review of Accounting Studies**, 17: 781–806.
- Bédard J. and Gendron Y., (2010), "Strengthening the financial reporting system: can audit committees deliver?", **International Journal of Auditing**, 14(2): 174–210.
- Chen Ying, (2019), "Succession of Family Firms and Accounting Conservatism", **Modern Economy**, 10: 298-310, Available at: <http://www.scirp.org/journal/me>.
- Chi W., Liu C. and Wang T., (2009), "What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, 5(1): 47–59.
- Cohen J., Hoitash U., Krishanmoorthy G. and Wright A., (2014), "Financial Reporting Process", **The Accounting Review**, 89(4): 243–273.
- Crisostomoa V., Brandaob I. and Lopez-Iturriagac F., (2020), "Large shareholders' power and the quality of corporate governance: An analysis of Brazilian firms", **Research in International Business and Finance**, 51:1-15.
- Cullinan C., Wang F., Wang P. and Zhang J., (2012), "Ownership structure and accounting conservatism in China", **Journal of International Accounting, Auditing, and Taxation**, 21(1): 1-16.
- Da Silva Paulo Pereira, (2019), "Corporate governance, earnings quality and idiosyncratic crash risk during the 2007–2008 financial crisis", **Journal of Multinational Financial Management**, 51: 61–79, Available at: <http://www.elsevier.com>
- Dietrich J., Muller K. and Riedl E., (2007), "Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism", **Review of Accounting Studies**, 12(1): 95-124.
- El-Habashy Hanaa Abdelkader, (2019), "The Effect of Corporate Governance Attributes on Accounting Conservatism in Egypt", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 23(3).
- Ellili N., (2013), "The ownership structure, the board of directors and the quality of accounting information", **Corporate Ownership and Control**, 10(4): 420-433.
- Elston Julie, (2019), "Corporate governance: what we know and what we don't know", **Journal of Industrial and Business Economics**, 46: 147–156.

- Enache L. and Emma Garcia-Meca, (2019), "Board Composition and Accounting Conservatism: The Role of Business Experts, Support Specialist and Community Influentials", **Australian Accounting Review**, 88(29/1): 252-265.
- Evana Eide, (2020), "The Effect of Independent Commissioners, Supply Chain Management, and Audit Committee on Accounting Conservatism", **International Journal of Supply Chain Management**, 9(1): 1-6.
- Feltham G. and Ohlson J., (1995), "Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities", **Contemporary Accounting Research**, 11(2): 689-731.
- Givoly D. and Hayn C., (2000), "The Changing Time Series Properties of Earnings, Cash Flows, and Accruals: Has Financial Reporting Become Conservative?", **Journal of Accounting and Economics**, 29: 287-320.
- Guo Lin and Stefan Platikanov, (2020), "Institutional ownership and corporate governance of public companies in China", **Pacific-Basin Finance Journal**, 1-28, Available at: <http://www.elsevier.com>.
- Hamdan Allam M. Mousa, (2020), "Audit committee characteristics and earnings conservatism in banking sector: empirical study from GCC", **Afro-Asian J. Finance and Accounting**, 10(1): 1-23.
- Hansen James C., Hong Keejae P. and Park Sang-Hyun, (2018), "Accounting Conservatism: A Life Cycle Perspective", **Advances in Accounting**, 40: 76-88.
- Hassan Y., Hijazi R. and Naser K., (2017), "Does audit committee substitute or complement other corporate governance mechanisms: evidence from an emerging economy", **Managerial Auditing Journal**, 32(7): 658-681.
- Kantudu A. and Samaila I., (2015), "Board characteristics, independent audit committee and financial reporting quality of oil marketing firms: evidence from Nigeria", **Journal of Finance, Accounting and Management**, 6(2): 34-50.
- Khalil M., Aydin Ozkanc and Yilmaz Yildiz, (2019), "Foreign institutional ownership and demand for accounting conservatism: evidence from an emerging market", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 1-27.

- Khan Mozaffar, (2019), "Corporate Governance, ESG, and Stock Returns around the World", 1- 43, Available at: <https://ssrn.com>.
- Khlif H. and Samaha K., (2016), "Audit committee activity and internal control quality in Egypt: does external auditor's size matter?", **Managerial Auditing Journal**, 31(3): 269–289.
- Klein April, (2002), "Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management", **Journal of Accounting and Economics**, 33(3): 375-400.
- Kootanaee A., Seyyedi J., Nedaei M. and Milad J, (2013), "Accounting Conservatism and Corporate Governance's Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange", **International Journal of Economics, Business and Finance**, 10(1): 301-319.
- Krishnan G. and Visvanathan G., (2008), "Does the SOX Definition of an Accounting Expert Matter? The Association between Audit Committee Directors' Accounting Expertise and Accounting Conservatism", **Contemporary Accounting Research**, 25(3): 827–857.
- LaFond R. and Watts R., (2008), "The information role of conservatism", **Accounting Review**, 83(2): 447-478.
- Li J., Mangena M. and Pike R., (2012), "The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure", **The British Accounting Review**, 44(2): 98–110.
- Lim R., (2011), "Are Corporate Governance Attributes Associated with Accounting Conservatism?", **Accounting and Finance**, 51(4): 1007–1030.
- Lin J. and Yang J., (2006), "The effect of audit committee performance on earnings quality", **Managerial Auditing Journal**, 21(9): 921–933.
- Lin L., (2016), "Institutional ownership composition and accounting conservatism", **Rev Quant Finan Acc**, 46: 359–385.
- Lin, F., Wu C., Fang, T., and Wun J., (2014), "The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation", **Economic Modelling**, 37(0), 164-174.
- Liu S., (2019), "The impact of ownership structure on conditional and unconditional conservatism in China: Some new evidence", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 34(1): 49–68.

- Lobo G. and Zhou J., (2006), "Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes- Oxley Act? Initial evidence", **Accounting Horizons**, 20(1): 57-73.
- Makhlouf M., Al Sufy F. and Almubaideen H., (2018), "Board Diversity and Accounting Conservatism: Evidence from Jordan", **International Business Research**, 11(7): 130 – 141.
- Mohammed N. H., Ismail K. and Amran N. A., (2019), "Corporate Governance and Accounting Conservatism: The Moderating role of Family Ownership", **International Business and Accounting Research Journal**, 3(2): 119-123.
- Mohammed N., Ahmed K. and Ji X., (2017), "Accounting conservatism, corporate governance, and political connections", **Asian Review of Accounting**, 25(2): 288-318.
- Mora Araceli and Walker Martin (2015), "The Implications of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting", **Accounting and Business Research**, 45(5): 620-650.
- Nasr Mahmoud A. and Ntim Collins, (2018), "Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt", **CORPORATE GOVERNANCE**, 18(3): 386 - 407.
- Nur M., Anugerah R. and Indrawati N., (2019), "The Role of Internal Corporate Governance Mechanism in Accounting Conservatism", **Journal of Accounting Research, Organization and Economics**, 2(1): 63-70.
- Olyhoek Kaj, (2017), "Accounting conservatism and the Audit Committee", **Master's thesis- Erasmus School of Economics**, 2016-2017: 1-66.
- Once Saime and Cavus Gulsen, (2019), "Evaluation of the Effects of Corporate Governance on Financial Reporting Quality", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 15(8): 385-395.
- Oradi Javad and Izadi Javad, (2019), "Audit committee gender diversity and financial reporting: evidence from restatements", **Managerial Auditing Journal**, 35(1): 67-92.
- Rahman H., Rehman S., Zahid M., Naveed and Rehman A., (2019), "Corporate Governance and Quality of Financial Information Reporting: Empirical Evidence from Emerging Market", **Journal of Managerial Sciences**, 12(2): 103-113.

- Ruch G.W. and Taylor, G. (2015), "Accounting conservatism: A review of the literature", **Journal of Accounting Literature**, 34(1): 17-38.
- Sakaki H., Jackson D. and Jory S., (2017), "Institutional ownership stability and real earnings management", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 49:227-244.
- Salehi Mahdi and Sehat M., (2019), "Debt maturity structure, institutional ownership and accounting conservatism: Evidence from Iranian listed companies", **Asian Journal of Accounting Research**, 4(1): 35-51.
- Sellami Y. and Fendri B., (2017), "The effect of audit committee characteristics on compliance with IFRS for related party disclosures: evidence from South Africa", **Managerial Auditing Journal**, 32(6): 603-626.
- Sudarman Widya A. and Hidayat W. H., (2019), "Audit Committee and Earnings Management: The Role of Gender", **Jurnal Akuntansi**, XXIII (03): 379-392, Available at: <http://dx.doi.org>.
- Sugiarto H. and Fachrurrozie F., (2018), "The determinant of accounting conservatism on manufacturing companies in Indonesia", **Accounting Analysis Journal**, 7(1): 1-9.
- Sultana Nigar, (2015), "Audit Committee Characteristics and Accounting Conservatism", **International Journal of Auditing**, 19: 88-102.
- Tessema Abiot, (2019), " The impact of corporate governance and political connections on information asymmetry: International evidence from banks in the Gulf Cooperation Council member countries", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 35: 1-17.
- Thomas G. N., Aryusmar and Indriaty L., (2020), "The Effect of Effective Tax Rates, Leverage, Litigation Costs, Company Size, Institutional Ownership, Public Ownership and the Effectiveness of Audit Committees in Accounting Conservatism at Public Companies LQ45", **Talent Development & Excellence**, 12(1): 85-91.
- Vardar Gizem Copur and Erkol Asli Yikilmaz, (2019), "Conservatism Scores of Banking and Manufacturing Sectors: A Comparative Analysis", **Muhasebe ve Finansman Dergisi-Temmuz**, 83: 279-298.

- Wang D., (2006), "Founding family ownership and earnings quality", **Journal of Accounting Research**, 44:619–656.
- Wang li, (2015), "Board Gender Diversity and Accounting Conservatism: Evidence from FINLAND", **Master's Thesis - Oulu Business School**: 1-74.
- Watts Ross L., (2003), "Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications", **Accounting Horizons**, 17: 207-221.
- Yunos R., Ahmar S. and Sulaiman N., (2014), "The Influence of Internal Governance Mechanisms on Accounting Conservatism", **Procedia–Social and Behavioral Sciences**, 164: 501-507.
- Zulfiati Lies and Lusiana Elsa, (2020), "Debt Covenant, Managerial Ownership and Accounting Conservatism", **Advances in Economics, Business and Management Research**, 127: 1-5.